الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة
كلية: الحقوق و العلوم السياسية.
قسم: العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

تأثير القيادة السياسية على السياسة الخارجية
دراسة حالة :الجزائر من 1965-1978
"هواري بومدين"

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية
والعلاقات الدولية تخصص دراسات مغاربية.

إعـداد الطالبة :
- يعقوبي حفصة.

تحت إشراف الأستاذ:
- أ.د. ولد صديق الميلود

أعضاء ولجنة المناقشة:

- الأستاذ: شيخاوي احمد ..... رئـــيســـا.
- الأستاذ الدكتور: ولد صديق الميلود ..... مشرفا ومقررا.
- الأستاذ: بن زايد امحمد .....عضوا مناقشـــا.

السنة الجامعية1434-1435 هـ/ 2014-2015م.

بســـم الله الرحمـــن الرحيـــم

"ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ربنا ولا تحمل علينا

إصرا كما حملته على الذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا ما لا

طاقة لنا به واعف عنا واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا

فانصرنا على القوم الكافرين"

"صدق الله العظيم"

شكر وتقدير

أحمد الله عز وجل الذي أصبغ علي نعمه ظاهرا وباطنا ووفقني في إتمام هذه الكلمة.

واتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور المحترم: ولد الصديق

الميلود، الذي لم يبخل علي بنصائحه وإرشاداته وتوجيهاته القيمة.

كما اشكر كلا من الأستاذين الكريمين ، الأستاذ بن زايد امحمد والأستاذ شيخاوي أحمد

و لا أنسى أن أتقدم بالشكر لكل من ساعدني في انجاز هذه المذكرة من قريب أو بعيد

فهـــرس

مقدمة.	أ
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للقيادة.	
المبحث الأول:دراسة لظاهرة القيادة.....	06
المطلب الأول: مفهوم القيادة السياسة.....	06
المطلب الثاني: خصائص القائد السياسي.....	08
المطلب الثلث: نظريات القيادة السياسة.....	11
المبحث الثاني: أنواع ونماذج القيادة.....	14
المطلب الأول: أنواع القيادة.....	14
المطلب الثاني: نماذج القيادة.....	17
المبحث الثالث: الكريزما وعملية صنع القرار.	20
المطلب الأول: مفهوم الكريز ما السياسية	20
المطلب الثاني: وحدات ونماذج صنع القرار.	22
الفصل الثاني: السياسة الخارجية: دراسة في المفهوم والنظرية.	
المبحث الأول: دراسة نظرية للسياسة الخارجية.....	28
المطلب الأول: مفهوم السياسية الخارجية وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى.....	28
المطلب الثاني:علاقة السياسة الخارجية بالسياسية الداخلية.....	36
المطلب الثالث: أهداف السياسة الخارجية.....	40
المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية.....	43
المطلب الأول: العوامل الداخلية.....	43
المطلب الثاني: العوامل الخارجية.....	46
المبحث الثالث: نماذج ونظريات تفسير السياسة الخارجية.....	51
المطلب الأول: نماذج صنع القرار في السياسة الخارجية.....	51

المطلب الثاني: نظريات تفسير السياسة الخارجية.....	57
الفصل الثالث: تأثير القيادة السياسية على السياسة الخارجية **نموذج (الجزائر من1965الى1978) " هواري بومدين"**	
المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الجزائرية.....	64
المطلب الأول: محددات اقتصادية.	64
المطلب الثاني: محددات سياسية واجتماعية.....	66
المطلب الثالث:محددات جغرافية.....	70
المبحث الثاني: مبادئ وسمات السياسة الخارجية الجزائرية.....	72
المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية.....	72
المطلب الثاني: سمات السياسة الخارجية.....	76
المبحث الثالث: تأثير هواري بومدين كقائد سياسي على السياسة الخارجية الجزائرية.....	81
المطلب الأول: التعريف بشخصية "هواري بومدين"	81
المطلب الثاني: دور "هواري بومدين" في السياسة الخارجية الجزائرية	85
خاتمة.....	89
قائمة المصادر والمراجع.....	92

مقدمـــــة :

يحتدم الجدل والنقاش حول أهمية دراسة الدور الذي يقوم به القادة والزعماء ومدى قدرتهم على التأشير في الأحداث من حولهم وقد لخص"سيدني هوك" لب هذا الجدل عندما تساءل، هل يصنع الزعماء الأحداث أم أن هذه الأحداث هي التي تصنعهم ؟

ــ وإذا كان البعض من المهتمين بدراسة السياسة الخارجية وعلى رأسهم"سنا يدر"يرون أن زعماء الدول يلعبون الدور المحوري في السياسة الخارجية لبلدانهم، فالزعماء على حد تعبير"مارغريت هيرمان" يدركون ويترجمون القيود في بيئاتهم المحلية والدولية يصنعون القرارات ويتحكمون من مواجهة الضغوط السياسية المحلية في اختياراتهم للسياسة الخارجية، فان البعض الأخر يعتقد أن الاهتمام بدراسة الزعماء والقادة في نظريات العلاقات الدولية هو أمر غير ضروري وغير مهم، ذلك أن القيود الدولية المفروضة على الدول تجعل القادة يختارون عددا محصورا من استراتيجيات السياسة الخارجية التي تمنحها او تتيحها هذه القيود

ولأنه كثيرا ماتوسم السياسات الخارجية لدول العالم الثالث بطغيان العوامل الشخصية على باقي العوامل الأخرى المؤثرة في عملية صنع السياسة الخارجية.

وعلى اعتبار الجزائر أحدى هذه الدول فإنها لا شك تحمل الكثير من خصائصها لذا نعتقد أن دراسة العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية أمر مهم جدا، بل يتعدى ذلك إلى محاولة البحث عن الأسباب التي تجعلها تتصف بهكذا خصائص.

وإذا كان المسار العام للسياسية الخارجية الجزائرية قد عرف فترات متباينة من النشاط والتمثيل الخارجيين فان المرحلة التي تزامنت مع بروز هواري بومدين كقائد سياسي أظهرت تحركا ملفتا لآلية الدبلوماسية الجزائرية.

أهمية الدراسة:

تتركز أهمية هذه الدراسة في إبراز أهمية دور القيادة السياسية في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، إذ تعد القيادة من العوامل المهمة في السياسة الخارجية، وتعطي الصور الواضحة للقرار المتخذ من طرف صانع القرار,

الإشكالية الرئيسية:

يتمحور البحث حول فكرتين أساسيتين. وهما عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية ودور الكريزما او القيادة السياسية في تلك العملية، ومن هنا يطرح الاشكال الرئيس كالتالي:

ـ ما هو تأثير القيادة السياسية على السياسة الخارجية؟ وما مدى تأثير هذه الظاهرة على السياسة الخارجية الجزائرية في الفترة 1965 - 1978 ؟

ـ وتندرج تحت هذه الإشكالية المركزية مجموعة من التساؤلات الفرعية المثمثلة في:

1/ـ ما مفهوم القيادة السياسة ؟ وماهي أبرز خصائص القائد السياسي ؟ و ماهي اهم نظريات ونماذج القيادة السياسية ؟

2/- ما المقصود بالسياسة الخارجية؟ وما أهم العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية ؟ وماهي أبرز النظريات المفسرة للظاهرة ؟

3/- ماهي محددات السياسة الخارجية الجزائرية ؟ وما مدى تأثير" هواري بومدين" كقائد سياسي على السياسة الخارجية الجزائرية ؟

الإطار المنهجي:

لدارسة الموضوع دراسة علمية تتماشى وطبيعته لابد من توظيف عدة مناهج لمعالجة كل الجوانب المتعلقة به، وبذلك تتضح الصورة جيدا.

المنهج التاريخي:

ـ تم توظيف هذا المنهج لتتبع التطور التاريخي للسياسة الخارجية الجزائرية، حتى يمكن فهم المراحل التي مرت بها، وكيف أصبحت في مرحلة حكم"هواري بومدين". وماهي العوامل التي أدت إلى ذلك بحيث لا يمكن فهم أي ظاهرة بمعزل عن ما ضيها.

المنهج التحليلي:

ـكما أن أي ظاهرة لا بد من تحليلها تحليلا دقيقا حتى نتمكن من معرفة حدوثها على نمط ما، ولهذا تم توظيف المنهج التحليلي لتحليل الأحداث المتعلقة بالموضوع لفهم طبيعتها وكيفية حدوثها.

المنهج الوصفي :

ـ لدراسة ظاهرة معينة فانه لابد من وصف هذه الظاهرة محل الدراسة وصفا دقيقا من اجل شرحها شرحا دقيقا ، و لهذا تم توظيف المنهج الوصفي لشرح بعض المتغيرات التي تضمنها الموضوع .

ـ و لقد اعتمدنا في إعداد هذه الدراسة على عدد من المصادر والمراجع وأبرزها.

1/ـ خليل أحمد خليل، معجم المصطلحات السياسية والديلوماسية (بيروت: دار الفكر اللبناني، 1999). أفادنا هذا المرجع في شرح وتفسير العديد من المفاهيم.

2/ـ عباس محمود عوض، القيادة والشخصية،(بيروت: دار النهضة العربية،1986).

أعتبر مرجع" القيادة والشخصية" من أبرز المراجع التي أفادتنا في تلخيص أهم صفات القائد السياسي.

3/ـ محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية الطبعة 2 (بيروت: دار الجيل، 2001). ويعتبر هذا المصدر من أهم المصادر المعتمد عليها في هذه الدراسة، باعتباره مرجع ملم بكل جوانب ظاهرة السياسة الخارجية.

4/ـ أحمد نوري النعيمي،السياسة الخارجية،(عمان: دار زهراناللنشر والتوزيع،2009).

الفصل الأول:

الاطار النظري والمفاهيمي اللقيادة

الفصل الأول: الاطار النظري والمفاهيمي اللقيادة

تعد دراسة ظاهرة القيادة محل اهتمام الباحثين منذحقبة ليست بالقصيرة تعود الى أفلاطون على عهد دولة المدن الإغريقية القديمة, إلا أن الدراسات المعاصرة بدأت في التركيز على تحليل نظريات القيادة ونماذجها منذ نهاية القرن التاسع عشر.

- ولأهمية هذا الموضوع فقد تناولناه في الفصل الأول الذي أحتوى على المباحث التالية:

المبحث الأول: دراسة لظاهرة القيادة' تضمنت مفهوم القيادة وخصائص القائد السياسي, ونظريات القيادة.

المبحث الثاني: تناولنا فيه أنواع ونماذج القيادة.

المبحث الثالث: خصص لدراسة مفهوم الكاريزما السياسية وعملية صنع القرار.

المبحث الأول: دراسة لظاهرة القيادة.

تعد ظاهرة القيادة من أكثر الظواهر الإجتماعية التي حظيت بالبحث والدراسة إلا أنها كانت ولا تزال من أقل الظواهر فهما وادراكا في العلوم السياسية، مع الإشارة إلى ان كثيرا من كتب السياسة تعالج ظاهرة القيادة دون تناول تحليل دور القيادة وتأثيرها.

المطلب الأول: التعريف بالقيادة.

ـ إن معنى القيادة في أصلها اليوناني مشتقة من الفعل " يقـود أو يقوم " بمهمة ما لأن الفعل اليوناني ORCHEIN يعني يقود أو يحكم و لذا المعنى يتفق مع الفعل اللاتيني OGERE ومعناه يحرك أو يقود أما الكلمة الانجليزية ARCHON فيقصد بها الحاكم الأول في أثينا و هو رجل الدولة الذي هو في العادة كاهنا و رئيسا سياسيا للدولة المدينة .[1]

ـ وقد عرفت القيادة في معجم المصطلحات السياسية والدبلوماسية بأنها:" فن أوعلم ضبط الجماعة وتنظيمها ، وهي موقع الرجال أو النساء من السلطة، قيادة تشريعية أوتنفيذية أوعسكرية قيادة الدولة أو رئاستها." [2]

– و قد عرف" عباس محمود عوض القيادة بأنها:" القدرة على معاملة الطبيعة البشرية أوعلى التأثير في السلوك البشري لتوجيه جماعة مع برة من الناس نحو هدف مشترك بطريقة تضمن بها طاعتهم و ثقتهم وإحترامهم، و تعاونهم وبمعنى آخر دون القيادة ، لا تتمكن الجماعة من تعيين سلوكها او جهودها.[3]

---

[1] سميرعبدالله رابح، عملية صنع القرار وتطبيقاتها في الادارة العامة بالجزائر ،أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والاعلام ، 2006 ، 2007 , ص 350

[2] خليل أحمد خليل ، معجم المصطلحات السياسية والدبلوماسية.(بيروت : دار الفكر اللبناني ، 1999) ص 161

[3] عباس محمد عوض ، القيادة والشخصية ، (بيروت : دار النهضة العربية ، 1986) ص 12.

-ويعرف خليل أحمد خليل القيادة بأنها : "جملة من المفاهيم الجزئية يرتبط بعضها بدور القائد وبمقامه و بمنصبه وبعضها الآخر بمسلكه القيادي ، و بعضها بجملة المزايا والإستعدادات التي يستقطب بها إهتمام جماعته ويتولى تسيير أمورها :[1]

- عبد المنعم شوقي عرف القيادة بأنها: عملية التأثير في جماعة من الجماعات في مواقف خاصة [2] والقيادة بنظره هي قيادة مواقف

- أما إسماعيل صبري مقلد ومحمد محمود ربيع فانهما عرفا القيادة في موسوعة العلوم السياسية بما يلي: "هي العملية التي يمارس من خلالها عضو الجماعة تأثيرا إيجابيا على باقي أعضاء الجماعة وعلى ذلك فالقائد LEADER هو عضو الجماعة الذي يمارس تأثيرا إيجابيا على أعضاء الجماعة الآخرين".[3]

-أما جلال معوض فإنه يعرف القيادة بأنها: "قدرة وفاعليه وبراعة القائد السياسي بمعاونة النخبة السياسية في تحديد أهداف المجتمع السياسي ، وترتيبها تصاعديا حسب أولوياتها، واختيار الوسائل الملائمة لتحقيق هذه الأهداف ، بما يتفق مع القدرات الحقيقية للمجتمع ، وتقدير أبعاد المواقف التي تواجه المجتمع، واتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة المشكلات والأزمات التي تفرزها هذه المواقف ، ويتم ذلك في اطار تفاعل تحكمه القيم والمبادئ العليا للمجتمع ".[4]

---

[1] خليل أحمد خليل، العرب و القيادة : بحث اجتماعي في مغى السلطة (بيروت: دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة 1، 1985) ص ص26-27

[2] عبد المنعم شوقي ، مبادئ تنمية وتنظيم المجتمع (القاهرة: مطابع دار الكتاب العربي.(ب.س.ن))ص139

[3] اسماعيل صبري مقلد ، محمد محمود ربيع ، موسوعة العلوم السياسية (جامعة الكويت : 1993- 1994) ص 492.

[4] أحمد نوري النعيميّ ، السياسة الخارجية (عمان:دار زهران للنشر و التوزيع، 2008) ص 172

- ويعرف المفكر"بافيلاس" القيادة بأنها: "عملية سيكولوجية وليست مركز ومكانة وقوة فحسب وإنما هي محصلة تفاعل إجتماعي فيه يتدفق النشاط الموجه الذي يكون له أثر على نفوس الأفراد والجماعات، إذ يكون للقيادة رد فعلها في عمليات الانتاج ونجاح المشروع" [1].

- وتبعا لذلك يمكن وضع تعريف لمفهوم القيادة مفاده:

أن القيادة هي مسؤولية إنسانية وإجتماعية وسياسية وتاريخية لمرحلة مع يرة تهدف إلى التوجيه والسيطرة لمجموعة تتألف من أكثر من اثنين فما فوق بحصر نوع من التفاعل المتبادل بين القائد والمحكومين القائم على الثقة المشتركة لانجاز المهمات المستقبلية المطلوبة لتطور وتقدم ذلك التنظيم.

المطلب الثاني : صفات وخصائص القائد السياسي:

-إن القائد هو الزعيم الشعبي المحترض ، و غير رئيس الدولة مثل رئيس الحزب وأي قائد مؤسسة سياسية شعبية ، والقائد شخص مركزي في قيادة الجماعة (رجل في أمة ، او امة في رجل).

والقائد هو الداعي ، المكاسر ، المدرب للجماعة والمفضل لديها و المختار أول حسب منهج المقايسة الاجتماعي ، وكل شخص يوصل الجماعة إلى أهدافها يكون قائدها ، فهو الأوسع نفوذا والأقدار على حل مشاكلها وتوصيلها إلى مصالحها العليا [2].

- على أنه لابد ان تتوفر في القائد بوجه عام صفات تمكنه من القيادة الى جانب كفاءته الفنية منها:

1- تأثير وجداني التي في من يقودهم ، وعن طريق التأثير تصبح له منزلة في نفوسهم ، فلابد أن يكون محبوبا لديهم.

2- حسن الاتصال بالجماعة والتعامل معها، فلا يصلح للقيادة الإنعزاليون مثلا.

3- حبة للعمل الجماعي وتعلقة به، فلا يصلح للقيادة من يفضل العمل منفردا.

---

[1] نفس المرجع ص 170

[2] خليل أحمد خليل، مرجع سبق ذكرة ص 162

4- التأثير في سلوك توجيه جماعة من الناس نحو هدف مشترك بطريقة ت ضمن بها طاعتهم وثقتهم واحترامهم وتعاونهم.

بمعنى أخر دون القيادة لا تمكن الجماعة من تحديد سلوكها ووجودها [1]

-قال أحد القادة العرب المعاصرين" بعد هزيمة حرب عام 1967" ، لقد كان لدينا جيش, لكن لم تكن لدينا القيادة [2].

وعليه فإن أهم الصفات التي يجب أن تتوفر في القائد والتي تميزه عن الآخرين هي كالتالي:

- **قوة الإرادة:** ونقصد بقوة إرادة الشخص طبيعة شخصيته وموقفه إزاء ما يتخذه من أحكام و قرارات والقائد ينبغي أن يتسم بإرادة قوية وحازمة ولذا يتطلب منه الايمان بنفسه وقدرته ، والإقتناع بقوته بحيث يتوقع لنفسه النجاح فيما يرسمه وما يتخذه من خطط.

- **التضحية في سبيل الغير:** إن للقائد صلات بمصالحه الشخصية فله علاقاته بأفراد أسرته وأبناء المجتمع المحلي وأصدقائه ، ولكن الذي ينتظر من القائد أن يجعل كل هذا في المرتبة الاخيرة من الاهمية وأن الذي يقدم عليه يجب أن يكون في صالح المجتمع أو ال شعب الذي يقوده ، فالقائد لا يكون ناجحا كقائد إلا إذا تساوت أمامه كل الإعتبارات ماعدا المصلحة العامة.

- **قابلية القائد للتفاعل مع الجماعة** : ينبغي على القائد أن يكون قادرا على تقوية الشعور بشخصيته ، مع الجماعة أو الشعور بالذاتية الجماعية فيعمل كل مايستطيع ، ليجعل كل فرد من جماعته يشعر بالنواحي التي تربطه بغيره من الأفراد الآخرين فتقوى وحدتهم وتساعد هذه الوحدة على تحقيق الأهداف المنشودة.

---

[1] محمد العيد مطمر ، الشخصية القيادية ودورها في تنمية المجتمع ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في ع لم الاجتماع ، جامعة باجي مختار عنابة.2004 ، 2005 ص 19

[2] عبد السلام بوشارب ، الافادة في اختيار القادة ،(الجزائر : منشورات المتحف الوطني ، 1995) ص 29

– **تواضع القائد:** التواضع هو من الصفات التي ينبغي على القائد الجيد أن تتوفر فيه و هي عدم التكبر على الآخرين ، فالتواضع هو من السمات الإيجابية التي يجب أن تتصف بها الشخصية الجيدة واللامعة حيث أنها تمنح صاحبها القابلية على تكوين علاقات إجتماعية مع الغير ، وبذلك يدخل القائد في قلوب الاتباع الى درجة أنهم يحترمونه ويقدرونه ، ويطيعون أوامره مهما كانت شديدة وصارمة.[1]

خصائص القائد السياسي : هناك خصائص معينة للقائد السياسي بالامكان ايجازها في الآتي:

1– الشخصية التسلطية: تتميز هذه الشخصية كونها تؤكد السيطرة على المرؤوسين والميل نحو استخدام المفاهيم النمطية مع نظرة ثابتة للعالم السياسي على انه مكون من اصدقاء وأعداء ، والتعصب لقوميتهم كل ذلك يفسر ميل هؤلاء الى الحرب والعدوان فضلا عن تأكيدهم على اختبارات محددة كشن حرب محدودة ، أو وقف الحرب نهائيا.

2– العقل المتفتح والعقل المتعلق: يعد ميلتون روكيش"من رواد التحليل السياسي لخصائص العقل المتفتح أمام العقل المنغلق كأحد خصائص الشخصية.

وفيما يخص العقل المنغلق ، نرى أنه يتميز بالقلق النفسي والميل الى الاهتمام بمصدر المعلومات أكثر من إهتمامها بمضمون المعلومات فضلا عن عدم استيعاب المعلومات الجديدة التي تتعارض مع النسق العقيدي، ولهذه الاسباب نلاحظ أن هذه الشخصية ليس بامكانها صياغة سياسة خارجية متكاملة أورشيدة مما نعلق أمامها بعض البدائل ، ومن صفات هذه الشخصية أيضا نظرتها الى العالم بعقلية تآمرية وميلها الى استخدام القوة مع الاخرين والسرعة في اتخاذ القرارت والابتعاد عن قبول الحلول الوسطى.

[1] عباس محمد عوض ، القيادة و الشخصية ، مرجع سابق ، ص 18

3- تحقيق الذات : تتميز الشخصية المحققة للذات بعد ة خصائص منها اشباع الحاجات الطبيعية والاحساس بالامن والانتماء و الاحساس باحترام الذات ، وهذه الخصائص هي التي تخلق عند الشخص الاحساس باحترام الذات والثقة نحو العالم الخارجي والانعطاف على العالم.[1]

المطلب الثالث: نظريات القيادة:

توجد هناك عدة نظريات لتحليل وتفسير سيكولوجية القيادة ومن أهم تلك النظريات:

1- نظرية السمات – TRAIT THEORY : تؤكد هذه النظرية على الخصائص الذاتية للقائد وسماته بل وتدخل في تفصيلات عميقة تصل الى خصائصه الجسمية والعقلية والانفعالية والاجتماعية ويورد هولاندر HOLLANDER 1962، حقيقة مهمة مفادها أن كل أ عضاء الجماعة تقريبا تحت بعض الظروف ، سوف يؤثرون على الآخرين ، ناهيك التعرف على القيادة لست قضية محصورة بتوافر كل السمات مجتمعة في شخص القائد بحيث أن التمييز بين القادة والاعضاء الآخرين النشطين يكون غير كامل.

وفي هذا المجال يقرر" مارفيك شو "وغيره من علماء الاجتماع من أن نظرية السمات وإن كانت لا تقدم للباحثين تفسير لظاهرة القيادة إلا أنها قدمت لنا مدى العلاقة بين خصائص القائد والسمات الشخصية بسبب أن القائد له صفات مميزة من ذكاء والمؤهل العلمي والخبرة بما يجعله أن يتميز على غيره من أقرانه [2]

2- نظرية المواقف: SITUATIONAL THEORY هي نظرية تقوم على أساس أن ظهور القائد يتوقف على تصرفه في مواقف معينة طبقا للظروف المحيطة به خلال التفاعل المباشر بين الناس في تلك المواقف وليس نتيجة لصفات معينة يتميز بها شخص ما، ولهذا النظرية لا تقتصر ظهور القادة على

---

[1] محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، الطبعة 2 (بيروت: دار الجيل، 2001) ص ص 387. 388

[2] اسماعيل صبري مقلد ، محمد محمود ربيع ، موسوعة العلوم السياسة، مرجع سابق، 493ص

عدد محدد من الناس بل تجعل ذلك فرصة م تاحة لكل من يسطيع الظهور كقائد في مواقف معينة ويؤكد "ستوجدل" أن الفرد الذي يكون قائد في موقف كالحرب قد لايكون بال ضرورة قائدا في موقف أخر كالسلم.[1]

3- النظرية المشتركة- COMMON TYEORY: وهي النظرية التي تربط كما يؤكد "ألفين كولدنير " بين نظرية السمات ونظرية المواقف باعتبار أن بعض الباحثين مع مرور الوقت أدركوا انه من الخطأ إهمال نظرية السمات كليا وكانت حجتهم في ذلك أن القائد الذي يظهر في مواقف معينة لابد أن يتميز عن غيره من الناس بمجموعة من الصفات تجعله يتصرف بطريقة معينة في ظل الظروف المحيطة به في المواقف المختلفة، ومن ثم يبرز كقائد ولولا ذلك لما استطاع أن يثبت كفاءته دون غيرة من الناس.[2]

4-النظرية الوظيفية-FUNCTIONAL THEORY : وتؤكد هذه النظرية أن القيادة هي عبارة عن القيام بالوظائف الجماعية التي تساعد الجماعة على تحقيق أهدافها بحيث ينظر إلى القيادة أنها وظيفة تنظيمية [3].

5- النظرية التفاعلية- INTERACTIONAL THORY: تقف هذه النظرية على حقيقة مهمة مفادها إنها تؤكد وجود تكامل وتفاعل بين كل متغيرات القيادة وهي:

أ- القائد وشخصيته ونشاطه في الجماعة.

ب- الأتباع (اتجاهتهم، حاجاتهم، مشكلاتهم).

ج- الجماعة نفسها (بناءها، العلاقات بين الافراد، خصائصها، أهدافها و ديناميكاتها)

---

[1] حامد عبد السلام زهران ، على النفس الاجتماعي ، الطبعة.4 (القاهرة : مطبعة دار العالم العربي، 1977) ص 273

[2] سيد أبوبكر حساني ، طريق الخدمة الاجتماعية في نيظمي المجتمع (القاهرة: مكتبة الانجلو المعيرفة(ب،ص،ن)) ص 6

[3] حامد عبد السلام زهران ، المرجع السابق، ص272.

د- المواقف كما تحددها العوامل المادية و طبيعة العمل وظروفه وتلفت هذه النظرية الانظار بضرورة وجود تفاعل بين القائد والاتباع وادر اكه لنفسه و ادراك الاتباع له وادر اكه لهم ، والادراك المشترك بين كل من القائد والاتباع للجماعة والموقف".[1]

6- نظرية الر جل العظيم:GREAT MAN THEORY : يعد فرانسيس جالتون من أوائل دعاة هذه النظرية الذي أكد أن بعض الرجال العظام يبرزون في المجتمع لما يتسمون به من قدرات ومواهب عظيمة و خصائص وعبقرية غير عادية تجعل منهم قادة أيا كانت المواقف الاجتماعية التي يواجهونها[2].

- من خلال ايجاز أهم نظريات القيادة ، اتضح أن الباحثين المتخصصين قد توزعت دراساتهم و نظرياتهم عاى تحليل سيكولوجية الفرد القائد الذي يظهر في ظرف و زمان معينين وأنهم توصلوا الى نتائج غير متكاملة بدليل أن كلا منهم يعتقد أن نظريته هي مكملة للنظريات التي توصل إليها غيره.

[1] أحمد النعيمي، مرجع سابق، ص 182

[2] أحمد النعيمي، السياسة الخارجية ، مرجع سبق ذكرة. ص 183

المبحث الثاني: أنواع ونماذج القيادة:

-إن القيادة لا تعني شخصا وإنما تعني قيم، وإن القيادة لا تفرض ولا تختار بأسلوب ممارسة السلطة وإنما تصير عملية علاقة بين الطبقات الحاكمة والطبقات المحكومة.

المطلب الاول: أنواع القيادات.

يمكن تقسيم القيادات إلى قسمين أساسين تبعا لاختلاف الجماعات ولاختلاف المواقف التي تو جهها هذه الجماعات .

واختلاف طبيعة العلاقات الإجتماعية والنفسية بين القادة والأتباع ، ولكن مهما اختلفت القيادات فإنها لا يمكن أن تتعدى النوعين الرئيسين للقيادات و هما: القيادة الديكتاتورية أوالأستبدادية ، والقيادة الديمقراطية أوالشعبية التي يجب شرحها بنوع من التفصيل.

1- القيادة الد يكتاتورية: القائد الد يكتاتوري هو الشخص الذي يتمتع بقوة مطلقة ونفوذ غير محدود ومنزلته في المجتمع ، وهو وحده الذي يحدد السياسات الدخلية والخارجية ويضع الخطط التكت يكية والاستراتيجية ويشرف على تنفيذها ومتابعتها إضافة إلى معرفة جميع فعاليات ونشاطات الجماعة ، ويتدخل في الشؤون الصغيرة والكبيرة لها, ولايدع لأحد القيام بعمل دون الحصول على موافق ته كما أنه ينظم علاقات وتفاعل الجماعة ويطلب منهم الإتصال به مباشرة قبل القيام بأي عمل ، حيث أنه لا يثق بقابليتهم وبإمكانياتهم في أداء العمل و يشك دائما في حسن نيتهم ونزاهتهم واسعدادهم على تحمل المسؤوليّة [1].

والقائد الديكتاتوري يقرر م صير أتباعه وأعوانه فهو الذي يرقيهم في سلم الوظائف والمناصب أو يبعدهم عنها في أي وقت شاء دون وجود سبب حقيقي لهذا الإبعاد ولا يوجد أي شخص يحاسبه أو يقيد درجة تسلطه ، وهو لا يلتزم بالقوانين والشرائح لأنه كما يدعي هو الكل وينبغي على كل واحد من أتباعه

[1] محمد العيد مطمرّ، مرجع سابق ، ص 120

طاعته و تنفيذ أوامره وال تقيد بها ولايمكن لأ ية جهة أوسلطة في المجتمع أن تغير أفكار وممارسات وطموحات القائد الد يكتاتوري لأن مكانته الإجتماعية وشخصي ته تعلو على تلك التي يحتلها اللأحرون يعتقد بأنه مصدر القوة والجاه والشرف والنفود في المجتمع ، ولا يوجد أي شخص يتساوى معه في الاعتيبارات الاجتماعية والخلقية التي يدعيها لنفسه ، ولهذا السبب يعتقد بأنه أحسن من الأتباع في جميع الصفات والامكانيات وله حق قيادتهم وتسييرهم نحو الأهداف التي يعتقدها ويؤكد هذا القائد أن مكانته القيادية في المجتمع هي مصدر نهوضه وتقدمه ولا يوجد أي رجل يستطيع تبوؤ هذا المركز القيادي سواه نظرا لكونه- حسب اعتقاده- أشرف وأنبل وأحسن وأقوى الرجال في المجتمع ، إضافة الى أنه يعتقد بأنه قادر على قيادة المجتمع نحو التقدم والرفاهية و في نفس الوقت متمكن ونا بغ في شتى حقول المعرفة العملية وشتى الأعمال والاختصاصات والقابليات [1].

2- القيادة الديمقراطية:

لايختلف القائد الديمقراطي عن القائد الد يكتاتوري بكمية القوة والنفوذ التي يتمتع بها بل يختلف عنه أيضا بطريقة واسلوب ممارسته للقوة والنفوذ ، فالقائد الديمقراطي يطلب من أتباعه المشاركة الفعالة والمجدية في شؤون تسيير الجماعة بموجبها [2]، كما أنه يتعاون معهم في تحديد أهداف الجماعة ووضع السبل التي يمكن أن تعتمدها في الوصول الى غاياتها وأهدافها ، وهو الذي يطلب من أع ضاء المجتمع المساهمة في رسم الأيديولوجية الفكرية و الفلسفية التي تسير عليها الجماعة أو المساهمة في تعديلها أوتبديله و وضع أيديولوجية جديدة تحقق أماني وأهداف الأعضاء وتكفل رفاهيتهم وتقدمهم الإجتماعي والخلقي والانساني.

والقائد الديمقراطي يعكس القائد الد يكتاتوري لا يتدخل في شؤون أعضاء جماع ته ولا يفرض إرادته وقو ته عليهم ، بل يحترمهم ويعتبرهم أصدقاء و يناقش معهم بروح د يمقرطية بناء ة حول الأمور

---

[1] نفس المرجع ، ص 121

[2] مجلة الفيصل، المشاركةفي اتخاذ القرار، الرياض: دار الفيصل للطباعة والنشر، العدد 290 ، أكتوتر- نوفمتر2000 ، ص 28

والقضايا التي تهم مستقبل المجتمع ورفاهيته و تقدمه ، وتكون عادة أفكاره ومعتقداته مرنة وم تساهلة وغير مطلقة وإذا اختلف بالرأي مع أعوانه فإنه لاي تخذ ضدهم الاجراءات الانتقامية الرادعة بل يهتمر في احترامهم و تقديهم ويحاول سد ثغرات الاختلاف وتحقيق الوحدة و التماسك مع الأتباع بحيث تكون الجماعة متماسكة وقوية وقادرة على تحقيق أهدافها وطموحها.

-إن القائد الديمقراطي يوزع الاعمال على أعضاء جماعته كل حسب اخ تصاصه وامكانياته واستعداده للقيام بالعمل الذي يوكل إليه ، وإذا حذث صراع أومواجه ة بين أفراد الجماعة فانه يتدخل لمواجته بروح ديمقراطية.

كما أن القائد الديمقراطي يتسم بشخصية معتدلة ومتزنة وبعيدة كل البعد عن الانفعال والتوتو والحدية ومثل هذه الشخصية تجعله محترما ومقدرا ومنسجما مع الجماعة.

-وهناك حدود لصلاحيات ونفود القيادة الديمقراطية ، وهذه الحدود تتجسد في القوانين أوالدستور أو الرأي العام الذي يحدد واجبات وحقوق الشعب إزاء القائد ، فالقائد الديمقراطي لايستطيع اتخاد القرار أوالاجراء المطلوب ووضعه موضع التنفيذ.

- وعليه فان القيادي الديمقراطي لايحتل مكانته السياسية الا بثقة الجماهير ومشيئتها .[1]

إذن تكون القيادة د يمقراطية إذا كان الرا ي في الجماعة شورى و يأخذ القائد رأي الأغلبية ، وهذا النوع من القيادة أصبح مألوفا في المؤسسات الديمقراطية السليمة والقائد الديمقراطي يوجه اهتمام جماعته الى تنظيم نفسها بنفسها ، بحيث تقوى فيها روح التآخي والمحبة، وينمو بين أفرادها التعاون الصحيح وتبرز قدراتهم ومواهبهم.

[1] مجلة الفيصل، نفس المرجع ، ص 32

المطلب الثاني: نماذج القيادة.

1- النموذج الحزبي: من المسلم به أن الص فةالعام ة لكل النم اذج القيادي ةهي أنها نماذج سياسية بالدرجة الأولى بغض النظر عن معتقداتها الأخرى الأي ديولوجية، ولكن النموذج الحزبي منذ منتصف القرن التاسع عشر أي منذ البيان الشيوعي في سنة 1848 وحتى الأن هو الذي يحاول أن يطرح نفسه بديلا لنماذج سياسية أخرى وبالتالي فإن ظهور الشخصيات القيادية في هذا النموذج هو أمر ملفت للانتباه من حيث قدرته على مراكمة و تكديس مقومات تاريخية لنفس الشخصية ، فمنذ البيان الشيوعي و حتى الآن نشهد سلسلة قيادية من حيث ترابطها السوسيو تاريخي ، ماركس انجلز " ألمانيا " لينين- ستالين "(الإتحاد السوفياتي) " مع التفاوت وتصرفية "تروتسكي كشخص ساطع ، أوفي أسيا نجد" ماوتسي تونغ" والثورة الصينية بكل مراحلها حتى اندثار نجمة ، وختم المرحلة بما يسمى بعصابة الأربعة ثم هوشي منه بالهند الصنيية ، والعودة مجددا الى المحور السوفياتي[1].

-أمام هذا النموذج الحزبي تظهر سلسلة قيادي ةكانت دائما موضع جدل وسجال.

2- النمودج العسكري: نجد في النموذج السابق ملمحا من ملامح النموذج العسكري لاسيما الثوري (لينين 1905 -1917) ثم الحربي ستالين ، القائد العام في الحرب العالمية الثانية والثوري الشع بي ماوتسي تونغ مرورا بالمسيرة و الثورة الكبرى حتى انتصار الثورة سنة 1949 ، و نموذج الثوري الشعبي الحربي النظامي "هوشي منه والجي نوال جياب"، لكنه مع ذلك يظل مختلفا عما نسميه النموذج العسكري القائم على العسكريتارية ، حيث تترافق السياسة والقيادة العسكرية في نظام كل وصولا الى أنظمة الجنرالات وعقداء العالم الثالث الذين استلهموا أو استوردو ا النماذج العسكرية العريقة من أوروبا وأسيا قبلها أومن أمريكا الشمالية حاليا.

---

[1] خليل أحمد خليل، العرب والقيادة ، مرجع سابق ، ص161

3- النموذج العسكري الكلي: نجد هذا النموذج عند الزعيم الألماني" أدولف هتلر" وزعيم الفاشية "موسوليني" وإذا كان لا يمكننا الخلط بين النموذج الكلي النازي والنموذج الكلي الفاشي ، الا أنهما نموذجان ينتهيان معا الى الشخصية المستبدة لرأس نظام ديكتاتورية الفرد باسم الجماعة وبأشكال مختلفة عند كل من ينتمون الى نموذج الشخصية الساطعة.

4-النموذج العسكري الديمقراطي : مقابل النموذج العسكري الكلي يطل نموذج عسكري ديمقراطي مع شخصية الجي نرال "شارل ديغول" في "فرنسا" الذي أراد أن يكون في أن واحد نابليون ومونتسكيو ، ولكن ديغول عندما وصل الى الحكم سنة 1958 لم يكن من الجيش و لم يكن رئيس حزب أو عضو في حزب ومع ذلك استطاع أن يل بي حاجة فرنسا الداخلية و الدولية الى نوع من الاستقرار والتوازن، و رحل عن السلطة عندما فقد هذا التوازن بين السلطة الداخلية والدور القومي للأمة الفرنسية.

5- نموذج قيادة العالم الثالث:

-إن النماذج العسكرية الأوروبية التي وصفناها تصل الى السلطة عن طريق الإنقلاب بمعناه المحدد ولكنها وصلت عبر ظروف ثورية, أوحروب أهلية أو ظروف ديمقراطية عسكرية.

أما في العالم الثالث المتأثر بنماذج القارة الأوروبية فقد استو حى تلك النماذج بأشكال مختلفة ، لكن دون تمايزات كبرى سوى القيا م بإنقلاب جر ت تسمي بثورة دون التخلي عن منطق الثكن ة وأدواتها وأما الذين خرجوا عن الثكنة فقد شكلو ا نموذجا متميزا يصح م عهم القول أنهم ديمقراطيون شع بيون من أصل عسكري مثال "جمال عبد الناصر" [1]

[1] محمد العيد مطمر ،مرجع سيق ذكره، ص 127

6- نموذج القيادة الديمقراطية الشرعية:

-نجد جذور هذا النموذج عند المهاتما غاندي مؤسس الديمقراطية الشعبية في الهند وتمتد عبر سلسلة قيادية الى جواهر لال نهرو (الهانديت) أو أنديرا غاندي التي خبا نجمها لسنوات ثم ارتفع في انتخابات فريدة من نوعها طغى فيها طابع العبادة الشخصية على طابع وعي المسألة الهندية.

وأمثله الديمقراطية الشعبية كثيرة ومتعددة ، وهي التي تصل الى فرض سلطانها الشخصي عن طريق الحزب والانتخابات.

7- نموذج قيادة الحزب الثوري: ان الحزب الثوري لايصل الى الحكم لمصلحة ذاتية ، إنما يعتمد على ادارة الجماهير ويعبر عنها كطلي ع لها ثم يقود الثورة و شعارها واضح في أن هذه الإرادة هي التي ستبقي وكل ما عداها لا يصمد و القادة يجب أن يبرهنوا على ا حترامهم لرأي الشعب، فراي الشعب هو الحقيقة وهو المنطق بذاته.

المبحث الثالث: الكاريزما وعملية صنع القرار

- زخرت الحقب التاريخية وفي بعض مراحلها داخل الدول الاوروبية والغربية بحق ب غير اعتيادية قريبة من الازما ت الحادة في الربع الأول من القرن العشرين وما بعده مما شجع على ظهور القيادة الكاريزمية بصورة أوبأخري كما هو الحال مع ايطاليا موسوليني " وألمانيا هتلر" وعلى نحو أقل من ذلك اسبانيا والبرتغال قبل تطوعهما بالنظام الديكتاتوري.[1]

المطلب الأول: التعريف بالكريزما.

-الكريزما charisme هي الاصل اللغوي للمص طلح اليون اني الذي يعني الموهبة أوعط ية gift أساسا يشير الى موهبة الهبة ، و يؤشر قاموس "ويبسر" أن المصطلح يراد به القوة الفائقة الموهوبة للسيد المسيح لابراء المرضى و شفائهم وهي من ثم عرفت للدلالة أوالإستدلا ل للنصراني أوالمسيحي الموهوب بوساطة الروح المقدسة والقدرة على الإشفاء لصالح الكنيسة.

- وتبعا لذلك وظف هذا الأصل للمصطلح لصالح تعزيز تعريف مفهموم القياد ة الكاريزمية بكونها نوعا من القيادة المتميزة بمواهب شخصية تشبه السحر والتي تثير ولاء وحماسا شعبيا خاصا ويترجم البعض عبارة charismalic leadership القيادة أوالزعامة الملهمة ، ونرى أن تلك الترجمة قد تفلح في التعبير عن أحد صور الكريزما ا لا أن عالم الاجتماع الألماني "ماكس فيبر" الذي تبنى مهمة بناء نظري لمفهوم السلطة الكاريزمية ، استخدم مصطلح الكريزما بمعنى موسع ضم كافة أوجه التعبير عن التفوق والبنوغ الذي يكون مظهرا للهبية الإلهية.

[1] صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي.(بغداد: دار الحكمة للطباعة والنشر، 1991) ص140.

-يرد **ماكس فيبر**" بوصفه من أوائل من شجع ونما وكتب في مفهوم الكاريزما تفا صيل مهمة عن هذا المفهوم وتطوراته في أكناف الدول الأوروبية والغربية محاولا وضع حدود بين هذه الظاهرة عن مثيل ها في دول الجنوب لاختلاف المتغيرات التاريخية والسياسية في حركة المجتمعات السياسية في كلا الطرفين.

-وتبعا لذلك يقول "فيبر" أن الزعيم في الغرب يظهر دون أن تكون له مميزات شخصية وهو فرد في دولة تتكون من مواطنين لايختلف أحدهم عن الآخر كما هو الحال في مختلف الديمقراطيات اليونانية القديمة وقد يكون زعيما حزبيا وصل إلى البرلمان بعد أن قطع شوطا على ساحة الدولة الدستورية .[1]

- ويضيف "فيبر" معلقا على مفهوم الكريزما مؤكدا أنها كانت دائما موجودة لدى ال نبي والساحر والديماغوجي ، وزعيم الحزب والبرلمان والأحزاب الدستورية ، ولدى كبار وجو ه السياسية من **قيصر** إلى **نابليون** و**بسمارك** وفي نظم الملكية الم طلقة، وفي مختلف أشكال الديمقراطيات الدستورية والإشتراكية والرأسمالية.

إن الكريزما بنظر "فيبر" تعطي لرجل السياسة قوة القرار والإختيار بل وعشق القرار ومتابعة أهدافه وتشجيعه على تكريس ذاته وإخلاصه دون قيد ولاشرط.

- عارض " حامد ربيع" ماجاء به **فيبر** واصفا بأنه يتدرج في أخطاء في صياغته لمفهوم الظاهرة الكاريزمية على أنها إنعكاس للتدهور أوعبير عن الاخلال ، وأنها على العكس من ذلك تقدم أكثر النماذج السياسية صفاء أوتسمح بأكثر المواقف السياسية تماسكا.

- قدم بعض الباح ثين عدة متغيرات تشكل في إطارها العام متغ يرات مهمة في أداء دور القيادة الكاريزمية [2]. وهي كالتالي:

---

[1] أحمد النعيمي، السياسة الخارجية، مرجع سابق ، ص186

[2] جلال عبد الله معوض، عملية صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية ، المستقبل العربي، العدد 227 ، 1998 ص ص18 19

1- قوة شخصية القائد: من حيث سماته الشخصية والنفسية والسلوكية فضلا عن تنوع خلفيته المهنية والعلمية وثرائها.

2- الخبرات السياسية والحزبية للقائد: بمعنى ارتباطه أوزعامته لحزب سياسي كبير ودوره المؤثر في إدارة أوتسوية أية انقسامات داخله لضمان الحفاظ على وحدته وتماسكه.

3- طموح القائد: بمعنى انطلاقه في سياساته الداخلية والخارجية وفي خطابه السياسي من تصور لمشروع معين للنهوض القومي، وتمتعه بمساندة جماعات وقوى داخلية وخارجية لهذا المشروع.

-ومن هنا يبدو أن دول العالم الثالث تحتاج للقيادة الكاريزمية أكثر من دول الغرب لأن السلطة الملهمة كما يراها فيبر" كونها ضرورية عندما تمر المجتمعات بأزمات عنيفة و تنهار فيها القيم والقواعد السائدة في المجتمع لتظهر زعامات من نوع جديد تقود حركة التطور الى الأمام ، هذه الزعامات تعد ملهمة لأنها لا تتقيد بالوضع القائم، وإنما تستوحي مسيرة التاريخ بوعي مكثف وإرادة قوية

المطلب الثاني: وحدات ونماذج صنع القرار.

أ)- **وحدات صنع القرار**: هناك أنواع متعددة لوحدات اتخاذ القرار و تتركز فيما يلي:

1- **وحدة القائد المسيطر** : إن القائد في هذه الوحدة يقع على عاتقه بمفرده اتخاذ القرار من دون الرجوع الى أخذ موافقة بقية أعضاء الوحدة ، والأعضاء في هذه الوحدة يشاركون القائد في جل أرائه في قضايا السياسة الخارجية بصورة مباشرة أوغير مباشرة من أجل التأكيد العفوي البناء لدور القائد المهيمن ، وعلى الرغم من دور القائد في هذا القرار فإن القرار يتميز أيضا بسرعته وجرأته.

2- **وحدة القائد المستقلين**: في هذه المجموعة يبرز دور القائد كما هي الحال في المجموعة الأولى ، الا أن الأعضاء مستقلين عنه بسبب انتمائهم الى وحدات ومؤسسات مستقلة و لكنهم غير مفوضين من هذه الوحدات وكل نخرو من الآعضاء المنتمية إلى هذه الوحدات يدافع عن أرائه التي تعكس وجهات نظر عن

الموقف المراد اتخاذه ، وهنا يكون دور القائد بمثابة دور القاضي الذي يستمع إليهم وفي نهاية الأمر يتخ ذ البديل الذي يتناسب مع الموقف.

- وتجدر الإشارة في هذا المجال أنه لا يوجد هناك ضغط مؤسساتي يدفع الى الإتفاق منذ البداية إلا أن الاعضاء بامكانهم تغيير أرائهم في حالة رفض القائد هذه الاراء أواستطاع اقناعهم بأرا ئهذه ، وفي هذا الشأن يصف **ميرمان** هذه الحالة بالدفاع عن وجهات النظر.

3- **وحدة المفوضين:** من حيث المبدأ فإن هذه الوحدة شبي هة بالمجموعة الثالثة مع تباين دور الأعضاء الذين ينتمون الى مؤسات أخرى إذ ليس بمقدوره تغير أرائهم من دون الإستشارة, وهو الأمر الذي يؤدي الى البطء في عملية صنع القرار بسبب انقسام الوحدة على نفسها وذلك بسبب اختلاف مصالح المؤسسات التي ينتمون إليها ، والسمة الغالبة على هذه المجموعة هي ال تاكيد على الوضع الراهن وإقرار السياسات المتبعة للنظام[1].

ب)- نماذج عملية ضع القرار: في هذا المجال من الممكن الاشارة الى نماذج ثلاثة التي تتركز في:

1- **الأسلوب (الأنموذج) التحليلي:** نقوم هذا الأسلوب على فرضية مفادها أن عملية اتخاذ القرار تقوم على أساسل التركيز على أهمية المنافع وأن متخذ القرار يأخذ بعين الإعتبار العملية العقلانية في تصرفه السياسي الخارجي من خلال البحث الكلي لجميع المطلوبات والبدائل المتاحة ، تعقب هذه المرحلة الحسابات العقلانية ، الرشيدة المحتمل وقوعها لكل بديل من أجل الوصول الى بديل ملائم قد يحقق منافع كبيرة في هذا المجال.

2- **الأنموذج التنظيمي (الإداري):** إن كلا من "سايمون" و"مارش" و دراسات علوم الضبط والتحكيم، أسهموا في مجال العلوم الإدارية في تقديم هذا الأنموذج من أجل قيام العقل بعملية صنع القرار بسمة تقوم على طابع السرعة وفي حقبة زمنية محددة ، وبموجب هذا الأنموذج نرى أن عقل الإنسان

[1] أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية ، مرجع سابق ، ص ص 193- 194

يتضمن برامج مخزنة لاتخاذ القرار، فهو يتقبل من المخ توجيات عامة عن طبيعة الحركة المطلوبة ثم القيام بهيئة تفاصيل المعلومات اللازم بثها الى الكثير من المعضلات لضمان الأداء المتزن في مجموعة من الاستجابات الآنية . وبموجب هذا الانموذج ، فإن عملية اتخاذ القرار لاتستند الى تضخيم دور المنافع بل عملية القيام المستمر للبحث عن البدائل من أجل الوصول الى بديل مناسب ومقبول، أي بمعنى آخر تحقيق الحد الأدنى من الاهداف وهي العملية التي أطلق عليها **سايمون** بأنها: البديل الأدنى المقبول [1].

3- **الأنموذج العقيدي (المعرفي):** يذهب هذا الأنموذج من أن عملية صنع القرار هي عمل يتم عقيدية ادراكية يتصرف فيها متخذ القرار باسقاط عقائده الذاتية على العملية بحد ذاتها في حالة اختيار البديل الملائم الذي ينسجم مع مدركاته وعقائده، وعليه نرى أن صانع القرار يميل الى قبول المعلومات التي تنسجم مع مدركاته العقيدية مع التقليل من هذه المدركات التي تتعارض معه.

-ويرى "كيسنجر" أن معرفة الشخصية القيادية تتطلب دراسة العوامل الأتية:

1- الخبرة التي يكتسبها القائد من خلال جهده للوصول الى السلطة.

2- البيئة التي نشأ بها القائد .

3- مجموعة القيم السائدة في البيئة التي يعيش فيها القائد ، وفي هذا المجال قدم" كيسنجر" النماذج الثلاثة للقيادة.

أ)- أنموذج القائد البرجماتي- البيروقراطي.

د)- أنموذج القائد الأيديولوجي.

ج)- أنموذج القائد الكاريزمي (الثوري).

يمثل الأول المجتمعات الغربية ، ويتجسد الثاني في الأقطار الإشتراكية السابقة ، في حين يظهر الثالث في جل الدول النامية.[2]

---

[1] محمد السيد سليم ، مرجع سابق ، ص ص474 , 476.

[2] زايد عبيد الله مصباح ، السياسية الخارجية (مالطا : منشورات elga ، 1994) ص179

- خلال الفترة التالية للحرب العالمية الثانية تطورت ظاهرة السياسة الخارجية تطورا أساسيا ، فبعد أن كانت ظاهرة بسيطة تتعلق بقضية الأمن العسكري ، أصبحت ظاهرة متعددة الأبعاد تر تبط ارتباطا وثيقا بشتى الوظائف الإجتماعية والإقتصادية للمجتمعات .

ونظرا لتشبت هذه الظاهرة وتعق يدها ارتأينا دراستها في الفصل الثاني تحت عنوان السيا سة الخارجية : دراسة في المفهوم والنظرية ، الذي احتوى على ثلاث مباحث: **المبحث الأول**: مفهوم السياسة الخارجية وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى ، علاقة السياسة الخارجية بالسياسة الداخلية ، وأهداف السياسة الخارجية . أما **المبحث الثاني** : يتضمن أهم العوامل المؤثر ة في السياسة الخارجي (العوامل الداخلية والخارجية).

فيما خصص **المبحث الثالث**: لدراسة أهم نماذج صنع القرار في السياسة الخارجية ، وأبرز النظريات المفسرة لها.

الفصل الثاني

السياسة الخارجية دراسة في المفهوم

والنظرية.

الفصل الثاني: السياسة الخارجية دراسة في المفهوم والنظرية.

المبحث الأول: دراسة نظرية للسياسة الخارجية .

– السياسة الخارجية هي إحدى أهم فعاليات الدولة التي تعمل من خلالها لتنفيذ أهدافها في المجتمع الدولي، وتعتبر الدولة هي الوحدة الأساسية في المجتمع وهي المؤهلة لممارسة السياسة الخارجية لما تملكه من مبدأ السيادة والامكانيات المادية والعسكرية.

ويرى بعض الباحثين بأن ممارسة السياسة الخارجية ليست مقتصرة على الدول بل أن الشركات معتددة الجنسيات والمنظمات الإقليمية كالجامعة العربية والإتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية ، كالأمم المتحدة بما تملكه من شخصية اعتبارية لها سياستها الخارجية الخاصة التي تتفق أو تختلف مع الدول التابعة لها.[1]

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى

–يعاني مفهوم السياسة الخارجية من عدم وجود تعريف محدد متفق عليه من طرف الباحثين المتخصصين في العلاقات الدولية ، إذ تتعدد تعريفاته بتعدد الباحثين الذين تعرضوا لدراسة ظاهرة السياسة الخارجية بشكل أو بآخر.

وفيمايلي بعض من الآراء او التعاريف التي وردت في أدبيات هذا الموضوع .

ـ هناك من يرى ان السياسة الخارجية : هي ذلك الجزء من سياسة الدولة الذي يحدد علاقات تلك الدولة مع الدول الاخرى ومع الجماعة الدولية .[2]

ووفقا لهذا الرأي فان مفهوم السياسة الخارجية يشمل العديد من المجالات كالدبلوماسية ، الأحلاف السياسة العسكرية ، والسياسة التجارية .

1- هشام صاغور، السياسة الخارجية للأتحاد الأوروبي تجاه الجزائر، الطبعة 1(الاسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية ، 2010) ص 20

2 - نفس المرجع ، ص 23

– يرى(**سنايدر**) أن السياسة الخارجية ه ي:"منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهم ا تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلا أو تحدث حاليا، أو يتوقع حدوثها في المستقبل.

وهناك اتجاه آخر يعرف السياسة الخارجية على أنها عملية تحويل للمدخلات إلى أنشطة تهدف الى تحقيق غايات مع ينة ، ومن أنصار هذا الإتجاه(**مودالسكي**) الذي يعرف السياسة الخارجية بأنها:"نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمات لتغير سلوكيات الدول الأخرى ولأقلمة أنشطتها طبقا للبيئة الدولية، وفي هذا الإطار هناك نمطين أساسين من الأنشطة: المدخلات والمخرجات".[1]

–ويذهب (**مرسيل مرل**) إلى أن السياسة الخارجبة هي"ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، أي الذي يعالج مشاكل تطرح فيما وراء الحدود"[2]

– ويعرفها (**روزنو**) على أنها"مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها أوتلتزم باتخاذها الحكومات إما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية، أولتغيير الجوانب غير المرغوبة"[3]

– وهناك من يعرف السياسة الخارجية بأنها سياسة الدولة تجاه بيئتها الدولية، ونجد من يعبر عنها بأنها أداة أوحلقة الوصل بين السياسة الداخلية للدولة والنظام الدولي.

– أما السفير(**ليون نوبل**) فقد عرفها بأنها": فن ادارة علاقات الدولة مع الدول الأخرى" .[4]

أما لدى الدراسين العرب فهناك تعريفات مختلفة للسياسة الخارجية .

– يعرفها (**العبدلي**) أستاذ العلاقات الدولية بأنها":فن تسيير سياسة الدولة الخارجية في جميع الميادين مع بقية الممثلين الدوليين سواء كانوا أشخاص دوليين، دول ومنظمات دولية ، أوجماعات ضغط دولية أخرى وهذا الفن تحكمه المصلحة الواطنية " [5]

---

[1] محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية (القاهرة :مركز البحوث و الدراسات السياسية ، 1998) ص 13

[2] مرسيل مرل، السياسة الخارجية ، ترجمة، خضر خضر،(بيروت: جروس برس) (ب،ت،ن)) ص 4.

[3] محمد السيدسليم ، تحليل السياسةا الخارجية ، الطبعة 2 (بيروت: دار الجيل، 2001) ص 11.

[4] مرسيل مرل، مرجع سابق، ص16

[5] عبد المجيد العبدلي، قانون العلاقات الدولية،(تونس: دار أقواس للنشر ، 1994) ص 124.

-ويعرف **محمد السيد سليم** السياسة الخارجية بأنها": برنامج العمل العلني الذي يختار الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي"[1]

-ويعرف (**محمد طه بدوي**) السياسة الخارجية بأنها": برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي، الذي يتضمن الأهداف الخارجية التي تسعى الدولة الى تحقيقها والتي تعكس مصالحها الوطنية ، فضلا عن الوسائل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف"[2]

-كما يعرف بعض علماء السياسة مثل(**ناصيف يوسف حتي**) السياسة الخارجية بأنها": سلوك الدولة تجاه محيطها الخارجي بصورة عامة ، كما تعرف السياسة الخارجية أيضا بأنها امتداد للسياسة الداخلية للدولة لتحقيق أهدافها القومية في النطاق الدولي بوسائل تختلف عنها في النطاق الداخلي، وتستخدم الدولة في سبيل الوصول الى ذلك عدة وسائل دبلوماسية وسياسية واقتصادية وعسكرية وثقافية ودعائية" [3]

-ويشير(**علي الدين هلال**) الى أن السياسة الخارجية يقصد بها": مجمل نشاط وسلوك الفاعلين الدوليين في المجال الخارجي ".[4]

يرى(**حامد ربيع**) السياسة الخارجية على أنها": جميع صور النشاط الخارجي حتى لو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، أي أن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التغييرات الذاتية كصورة فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندمج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية " [5]

---

[1] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص16

[2] محمد طه بدوي وأخرون، العلاقات السياسية الدولية،(الإسكندرية: المكتبة المصرية، 2008) ص397.

[3] ناصيف يوسف حتي ، النظرية في العلاقات الدولية،(بيروت: دار الكتاب العربي،1985) ص 157

[4] علي الدين هلال، أمريكا والوحدة العربية: 195- 1982،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1989)ص 23

[5] حامد ربيع، نظرية السياسة الخارجية،(القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة ، (د،ت،ن)) ، ص 7.

ويعرف(**فاضل زكي**) السياسة الخارجية بأنها: الخطة التي ترس م العلاقات الخارجية لدولة مع يرة مع غيرها من الدول، وهذا التعريف يفتر ض أن السياسة الخارجية هي سياسة مخططة، كما أنها تسعى لتحقيق المصلحة الوطنية"[1]

-وقد يكون التعريف الأشمل والأو سع للسياسة الخارجية هو تعريف موسوعة السياسة (**لعبد الوهاب الكيالي**) الذي عرف السياسة الخارجية بأنها":تنظيم نشاط الدولة، ورعاياها والمؤسسات التابعة لسيادتها مع غيرها من الدول والتجمعات الدولية، و تهدف السياسة الخارجية الى صيانة استقلال الدولة وأمنها وحماية مصالحها الإقتصادية وهناك عوامل رئيسية تؤثر في تحد يد السياسة الخارجية، كطبيعة نظام الدولة والوضع الداخلي عموم ا، وموقعها الجغرافي، القوة العسكرية والموارد الطب يعية وعدد السكان، والتكوين الثقافي والتاريخي والحضاري"[2]

-ويعرف(**زايد عبيد الله مصباح**) السياسة الخارجية بأنها": السلوك السياسي الخارجي لأ ي دولة واحدة دولي هو عبارة عن حدث، وفعل ملموس تقوم به الوحدة الدولية بصورة مقصودة وهادفة للت عبير عن توجهاتها في البيئة الخارجية، فالسلوك الس ياسي الخارجي يتحدد بالبواعث أو المقاصد المرتبطة به ومايترتب عليها من نتائج خارج الحدود"[3]

- بصفة عامة تعرف السياسة الخارجية على أنها أداة تحاول بها الدولة تشك يل محيطها السياسي الخارجي.

ـ من هذه التعار يف نستطيع أن نستنتج بأن السياسة الخارجية هي قرارت وأفعال، فهي قرار ات لأنها جزء من النشاط الحكومي الموجه الى الخارج ، وأفعال لأنها تعالج مشاكل تطرح ما وراء الحدود، فالسياسة الخارجية ماهي إل مبادئ وأفعال تتخذها هيئات ومؤسسات داخل الدولة"[4]

---

[1] فاضل زكي محمد،السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية (بغداد: مطبعة شفيق،1975)ص 23

[2] عبد الوهاب الكيالي،موسوعة السياسة، الطبعة3 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1993) ص ص 386،387

[3] زايد عبيد الله مصباح ، السياسة الخارجية، مرجع سابق ،ص 14.

[4] سعد حقي توفيق ، مبادئ العلاقات الدولية، الطبعة 2 (بغداد:دار وائل للنشر2006) ص 15

-علاقة السياسة الخارجية بالمفاهيم الأخرى :

السياسة الخارجية والسياسة الدولية :

يعرف (**حامد ربيع**) السياسة الدولية بأنها":التفاعل الذي لابد أن يحدث الصدام والتشابك المتوقع والضروري نتيجة لإحتضان الأهداف والقرارت التي تصدر من أكثر من وحدة سياسية واحدة "[1]

- إن دراسة السياسة الدولية تتميز عن غيرها من السياسات ببعض الوسائل المستخدمة وباطلاق الغايات المشتركة الضاغطة ويرجع ذلك الى خصوصية الهياكل المؤسسية للسياسة الدولية في عدة فترات من التاريخ، وخلال القرون الثلاثة الماضية فإن الجماعات الرئيسية المشخصة في المنظومة كانت الدول ذات السيادة الإقليمية وأن مثل هذه المنظومة قد وجدت في أزمان اخرى من التاريخ و عرفت باسم المنظومة الدولية او منظومة السياسة الدولية الدولية بمنظار واسع فإنها يمكن أن تطبق في ظروف تكون فيها الدول ذات السيادة بخصائص الغايات"[2]

ان أيه سياسة خارجية حينما تخرج وراء حدود الدولة فإنها تلتقي بغيرها من السياسات الخارجية للدول الأخرى وهي تسعى للبحث عن انجاز أهدافها وقيمها وأن التفاعل الناجم عن ذلك يطلق عليه بالسياسة الدولية أي التفاعل السياسي الدولي الذي ينطوي في آن واحد على نمط من الصراع و التعاون .[3]

-ويعرف (**جوزيف فرانكل**)السياسة الدولية بأنها :" تتضمن السياسات الخارجية للدول في تفاعلاتهم مع المنظومة الدولية ككل، و مع المنظمات الدولية، ومع الجماعات الإجتماعية من غير الدول، بالإضافة الى فعل المنظومة الدولية ، والسياسات المحلية لكل الدول" .[4]

---

[1] حامد ربيع، مرجع سابق ص 13

[2] مازن الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية،(جامعة بغداد: كلية العلوم السياسة،1991)ص 61

[3] مازن الرمضاني، مرجع سابق ص 62

[4] سعد حقي توفيق، مرجع سابق ص18

يوضح التعريف أن التفاعل السياسي يشمل جميع وحدات المجتمع الدولي وليس فقط الدول بدليل تطرق "فرانكل" الى المنظمات الدولية والجم اعات الإجتماعات من غير الدول، وبالتالي فإن مخصلة هذا التفاعل السياسي يطلق عليه بالسياسة الدولية.

-ومن الفروق بين السياسة الدولية و السياسة الخارجية هي أن عناصر السياسة الخارجية هي غير عناصر السياسية الدولية، فعناصر السياسة الخارجية هي الأفراد والمؤسسسات والأحزاب، في حين أن عناصر السياسة الدوليه هي الدول والمنظمات الدولية والجماعات الناشطة الأخرى.

وهكذا فعنصر التحليل في السياسة الخارجية هو غير عنصر التحليل في السياسة الدولية و لكل منهم مجاله الخاص في الدراسة .[1]

السياسة الخارجية والإستراتيجية:

-يعرف **محمد طه بدوي** الإستراتيجية بأنها": مظهر لفن السياسة الخارجبة، و تعني فن إدارة العمليات العسكرية في كلياتها أثناء الحرب".

ويعرفها أيضا أنها:" الإستراتيجية والدب لوماسية في نظرية وحدة السياسة الخارجية ، ليستا الا الوجهين المتكاملين لفن واحد هو فن السياسة.[2]

-أما قاموس العلوم السياسة فإنه يعرفها أنها": خطة عمل لدحر عدو أوتحقيق هدف ما، وتشير الإستراتيجية الى خطة شاملة أو للأمد الطويل تتألف من سلسلة من الحركات من أجل هدف عام، في ح ين تتألف التعبئة من حركة أو طور محدود من الخطوات صوب أهداف وسطية في إطار خطة إستراتيجية كبيرة" [3].

---

[1] سعد حقي توفيق ، نفس المرجع ، ص20.

[2] محمد طه بدوي، مدخل الى علم العلاقات الدولية—(بيروت، دار النهضة العربية،1972) ص 39

[3] كاضم هاشم نعمة، الوحنى في الإستراتيجية،(بغداد :شركة اياد للطباعة الفنية ، 1988) ص 56

والحق أن الإستراتيجية في معناها المعاصر، بدأت تحتوي على جوانب سياسية، وإقتصادية وعسكرية وفنية وغيرها، و بهذا المعنى دخلت الإستراتيجية المعاصرة في التخطيط الإقتصادي لتكون الإستراتيجية الإقتصادية، والتخطيط السياسي لتكون الإستراتيجية السياسية.

-أما من حيث عملية صنع القرار، فإن الإستراتيجية تعد الإطار العام الذي يضبط قواعد سلوك أصحاب القرار للوصول الى القرار النهائ.

وفيما يخص القرار الإستراتيجي فإنه يعني: القرار الأساسي الذي يحمل خصائص السياسة العامة للدولة، وليس وجها أو خاصية فرعية عنها،كما هو الحال بالنسبة للقرارت الفرعية أو التكتيكية أوالروتينية.[1]

و عليه نرى بأن مصدر هذا القرار، يكون من خلال أعلى مصدر قرار في الدولة، كرئيس الدولة أو القائد العام للقوات المسلحة، و القرار موقع القيادة، و مسؤوليتها ،و مصلحة الشعب و البعد التاريخي للقرار و في هذا المجال من الممكن أن نعد قراري الإتحاد السوفيتي بغزو أفغانستان سنة 1979 و قرار إنسحابه سنة1988 بأنهما القراران إستراتجيان بسبب تأثيرهما الكبير في المجالات العسكرية و السياسية على مفهوم التوازن بين القوتين العضمين في العلاقات الدولية و قتئذ . كما تعد إتفاقيات سالت الأولى و الثانية بين القوتين الأخيرتين في سنة 1973 و 1975 بمثابة قرارت استراتجية، بسبب تأثيرها على العلاقات الدولية في مجال التوازن العسكري والنووي . [2].

السياسة الخارجية والعلاقات الدولية:

إن التمييز بين دراسة السياسة الخارجية ودراسة العلاقات الدولية أمر يملؤه الإختلاف في الطبيعة، ذلك أن علم العلاقات الدولية يعني تفسير الظواهر الدولية ومن ثم الكشف عن الحقيقة الكامنة فيها بينما تقع السياسات الخارجية بأعتبارها برامج عمل لا يغير في طبيعتها أن يقيد واضعيها من عملهم بحقيقة الواقع

1 أحمد النعيمي، السياسة الخارجية/ مرجع سابق ص.37

2 نفس المرجع ، ص 38

الذي تعمل فيه هذه البرامج وكذلك الحال بكل ما يتصل بوسائل تحقيق الأهداف المثالية في الحياة الدولية كوسائل تحقيق الأمن الدولي بنزع السلاح أو بفكرة الأمن الجماعي وهذه كلها من عمل الفن والتقنية وهذا من اختصاص السياسة الخارجية وليس من شأن علم العلاقات الدولية ، ومع ذلك فالمدرسة الأمريكية المعاصرة لاترى حرجا تمييع الفاصل بين العلم بحقائقه العلمية وبين العمل بفاعلية قواعده[1]، وهذا الربط سببه أنهم يعتقدون أن علم العلاقات الدولية علما نفعيا يستهدف الكشف عن حقيقة الظواهر الدولية بهدف وضعها في خدمة السياسة الخارجية الأمريكية وذلك كان فهم المفكر الأمريكي"مورغانتو" لموضوع علم العلاقات الدولية وأبعاده ، فلقد رأى أنه بدا من مفهوم القوة وانتهى بالقول أن العلاقات الدولية هي علاقات قوة تخضع لقانون واحد هو قانون المصالح القومية مستهدفا بذلك أن تعدل الولايات المتحدة الأمريكية عن مثلها القديمة في مجال السياسة الخارجية الى سياسة أكثر واقعية وفاعليه أي أن تسعى الى التوسع واظهار قوتها بدلا من الحياد.

– وعليه فإن العلاقات الدولية هي مجموع السياسات الخارجية للدولة، وبالتالي فهي أوسع وأشمل والسياسة الخارجية تحصر داخل إقليم الدولة لتحقيق أهداف خارجية محددة، أما العلاقات الدولية فهي خارج اقليم الدولة ولتحقيق أهداف عامة وشاملة، كما أن العلاقات الدولية مجالها أوسع لوجود عوامل وقوى مؤثرة أخرى، وهكذا يمكن القول أن علم العلاقات الدولية يعنى بما هو كائن، أما السياسة الخارجية فتعنى لما يجب أن يكون أي أنها تسعى الى أكبر قدر من الفاعلية، وذلك بتوفير كل العوامل المساعدة [2].

---

[1] محمد طه بدوي، ليلي أمين مرسلي، مبادئ العلوم السياسة،(الإسكندرية: الدار الجامعية، 1998) ص 420.

[2] نفس المرجع ، ص421.

السياسة الخارجية و الدبلوماسية:

يميز **شيلدز childs** بين السياسة الخارجية والدبلوماسية، إذ تعد السياسة الخارجية للدول جوهر أساسيا لعلاقاتها الخارجية، بينما الدبلوماسية هي المكان المناسب الحقي قي للعمليات حيث تقوم على تنفيد هذه السياسة.

-وعلى هذا الأساس، فإن السياسة الخارجية يتم إتخاد القرارفيها بواسطة أشخاص و ه يئات في أعلى المستويات ، أما الدبلوماسية فإنها تزود جهاز إتخاذ القرار بالمعلومات اللازمة .

-يقول"**نيكولسون**"في الدراسة التي قدمها الى مؤتمر فيينا: من الناحية التاريخية تنتهي الدبلوماسية حيث تبدا السياسة الخارجية، إ ن كليهما يتعلقان بتوافق القومي ة مع المصالح الدولية، تس تند السياسة الخارجية على ا لمفهوم العام للمتطلبات القومية، إن الدبلوم اسية تبحث عن طريق استخدام السبب التوفيقي و تبادل المصالح لمنع الصراعات الكبيرة من النشوء بين الدول ذات السيادة و هي هيئة عن طريق بحث السياسة الخارجية لتحقيق أغراضها عن طريق الاتفاق أكثر من اللجوء الى الحرب.[1]

و هكذا عندما يكون الاتفاق متعذرا عن طريق الدبلوماسية التي تعد أداة السلم و غير فعالة وقتئذ فإن السياسة الخارجية هي الرادع الأخير ، إذ أنها تستخدم الحرب التي تعد وحدها أداة فعالة للوصول الى أهداف الدولة.

المطلب الثاني: العلاقة بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية:

إن صنع السياسة الخارجية يخضع أساسا للسياسة الداخلية، ويمكن القول في هذا المجال بأن السياسة الخارجية ه ي استمرارية للسياسة الداخلية، وعلى هذا الأساس فإن صياغة السياسة الخارجية تتأثر بالمحيط

[1] محمد طه بدوي، مدخل الى علم العلاقات الدولية ، مرجع سابق ، ص ص 39-40.

الداخلي سواء على مستوى الفرد القيادي، أوعلى مستوى الجماعة وطبيعة المجتمع وخصائصه الم رحلية، أوعلى مستوى حالة العلاقة السلمية.

– إن السياسة الخارجية كالسياسة الداخلية كل منهما يكون بعدا من أبعاد الحركة السياسية بحيث أن إختلاط الواحد منها بالآخر هو الذي يسم ح بخلق القوة والتعبير عن الارادة الحاكمة، تطورات مع يرة فرضت هذا الإرتباط، حتى أن جميع علماء السياسة الخارجية يسلمون اليوم بأنه من العبث تصور امكانية الفصل بين الناحيتين الا إذا أردنا تشويه معنى الدولة العصرية .[1]

– وقد أشار الى هذه الحقيقة (**كارل فريدريك**) في كتابه عن السياسة الخارجية الذي تم اصداره عام 1938، الى العلاقة الوثيقة بين السياس يتين عندما قال" أن السياسة الخارجية تتأثر بالسياسة الداخلية ولاسيما في النظام الديمقراطي، والى أن كل مشكلة داخلية تتضمن بالضرورة أبعادا خارجية " [2]

أكثر من هذا يقول "**هانريدر**" أنهما أصبحتا متشابهين الى حد بعيد وهو ما يطلق علية تعبير تدخيل domestication السياسة الخارجية، وفي هذا المجال كشف" **غريغوري فلاين**"المدير المساعد للمؤسسة الأطلسية للشؤون الدولية قائلا:"لايمكن فصل السياسة الداخلية عن السياسة الخارجية في عالم اليوم " [3]

على الرغم من العلاقة بين السياسة الخارجية و السياسة الخارجية الا أن هناك معيارا للتمييز بينهما يمكننا ايجاز ذلك في الآتي:

1- حدود العمل للسياس يتين مختلفة من حيث تحديد مصادرها ولكن الدولة في المجال الداخلي بصورة عامة لها السيطرة التامة على مستوى الافراد والجماعة، في حين تتصدى هذه الحكومة في السياسة الخارجية الإيرادات المتنازعة للدول الأخرى التي ثبت غالبا إنها غير مرنة وتتميز بصعوبة التوفيق بينهما.

---

[1] حامد ربيع، نظرية السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره ص 10

[2] محمد السيد سليم، نظرية السياسة الخارجية، مرجع سيق ذكره ص 71

[3] مرسيل مرل، السياسة الخارجية، مرجع سيق ذكره ص 152

2- الأهداف الرئيسية للسياسيين مختلفة، لأن محور السياسةالخارجية يدو ر حول البقاء والدفاع والحماية ان مجموعة من عناصرها لها علاقة مع عناصر السياسة الداخلية مثل التجارة الخارجية والإنفاق الدفاعي ، التي لها ثقل واضح على الرخاء ومس توى المعيشة، ولكنها تؤخد بعين الإعتيبار من زاوية مختلفة جدا.

3- في السياسة الداخلية من الممكن القاء بعض الشك على التحقيق الفعلي، الوجود الفعلي للرخاء العالم والرفاه المشترك.

4- الاهتمامات المرك زية للسياسة الخارجية تدور حول مسألة احتكار الدفاع و الدبلوماسية، والحكومة تقوم بوظيفة التنمة أكثر من السياسة الداخلية، و في قضايا الشؤون الخارجية تهمل الافراد والعشائر بصورة عامة، إذ لاتمنح لهم قوة في هذا المجال.

5- يتطلب العمل الداخلي بناء وإدامة القوة التي قد تبذل خارجيا .

6- يتطلب النشر الخارجي للقوة ضمان الشؤون الداخلية للدولة الى د رجة ان لا تكون الاخيرة- السياسة الداخلية- خاصة ، أوتقرر أعمالها السياسية من قبل الدول الأخرى .[1]

إن النظام السياسي الدولي المعاصر بدأ يتعامل مع حقائق ظواهر لم تكن معروفة من قبل، بحيث وصلت إلى د رجة المتغيرات الأصلية المتحكمة في الحركة السياس ية، وقد أصبحت العلاقة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية واضحة من حيث التفاعل الد يناميكي بين القوى المحلية و القوى الدولية، اذ أن هناك استحالة في الفصل بينهما، فضلا عن ذلك هناك الترابط الإعلامي الذي قاد ا لى عملية التأثير المتبادل بين الإعلام المحلي والاعلام الخارجي [2]

---

[1] أحمد النعيمي، السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره ، ص ص 49-50.

[2] حامد ربيع، من حكم في تل أبيب، حول تحليل علاقة التماسك في النظام الا سرائيلي و متغيرات الحركة السياسية في الشرق الأوسط (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1975) ص 438.

-ولا تغيب على البال في هذا المجال اخفاق السياسة الخارجية الأمريكية في فيتن ام، بحيث كان هذا الاخفاق أحد مظاهر الوهن و الضعف في السياسة الداخلي ة الأمريكية ، زد على ذلك أن الاهتمام الأمريكي بالكيان الصهيوني هو نتيجة وخاتمة لوضع سياسي داخلي برزت من الطابع القومي الأمريكي.

-وفي حدود الفصل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية يقول (**ريمون أرون** ") هناك ثمة اختلاف أساسي بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية".[1]

-كما أصر" **ساذرلانذ**" أن السياس يتي الداخلية والخارجية أمران مختلفان سواء بال نسبة لأصلها أوطبيعتها واستشهد بمثال معين يكمن في أن الولايات المتحدة الأمريكة لم تمتلك أبدا سلطات دولية ككيانات فردية وأنه بعد انفصالها عن بريطانيا انتقلت سلطات السيادة ا لخارجية من التا ج البريطاني الى المستعمرات في وضعها الجماعي والمشترك باعتبارها الولايات المتحدة وليس الى المستعمرات بحالتها الفردية.[2]

ومن خلال تحويل السياسة الخارجية بالهيئة الخار جية مباشرة الى الحكومة الوطنية و من ثم ربط السياسة الخارجية بالمؤسسة التنفيذية.

ويعترف بعض المسؤولون التنفيذ يون أن التمييز بين السياسة الخارجية والداخلية هو أمر شكلي، وعلى سبيل المثال فقد سعى "**نيكسون**" للحصول على حرية كاملة في التنصت على عملاء أجانت ومنظمات محلية واصرت الحكومة أن السياسة الخارجية والداخلية متد اخلة الى درجة لا يمكن التخلص منها، وأن أي محاولة لإجراء تمييز قانوني بين تأثير السياسة الخارجية والمسائل الخاصة بنشاطات تخريبية محلية هي ممارسة فاشلة .[3]

---

[1] مرسيل مرل، السياسة الخارجية ، مرجع سبق ذكره ص 4.

[2] أحمد الرحيمي، السياسة الخارجية، مرجع سيق ذكره ص 55.

[3] نفس المرجع ، ص 57

-و من بين الإس هامات الحديثة و الجديدة نجد إس هام **روجوسكي** عام 1998 الذي لخص في مجموعة إقتراحات و بيانات حول كيفية تأ ثير المؤسسات السياسية الداخلية على السياسة الخارجية ووصل إلى تحديد أربعة أبعاد أساسية :

1- التأثير على ميل و توجهات السياسية الخارجية ، بحيث أن طبيعة الترتيبات الداخلية قد تس اهم بشكل حاسم في تحديد الميول للحرب والسلم.

2-التأثير على استقرار وتجانس السياسة الخارجية للدول.

3- التأثير على مصداقية التزامات وعهود السياسة الخارجية.

4- قدرة تحريك ا براز القوة والموارد، وكذا استرا تيجيات الفاعلين الداخ ليين للتأثير في السياسة الخارجية. [1]

-من خلال ماسبق يبدو أن نظرية السياسة الداخلية لاتزال تصارع من أجل التميز بقدارت تفسيرية للسلوك الخارجي ، ورغم كل هذه المجهودات الا أن الاختلاف لايزال موجودا خاصة وأن وحدات التحليل المختارة غير قادرة على حساب لماذا ت صرف الدول بشكل مختلف مع وجود بنيات داخلية متشابهة.[2]

المطلب الثالث: أهداف السياسة الخارجية

-يعرف الهدف في السياسة الخارجية بأنه: "الغايات التي تسعى الوحدة الدو لية الى تحقيقها في البيئة الدولية " .

---

[1] ملاح سعيد، تأثير الازمة الداخلية على السياسة الخ ارجية الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، الجزائر ، 2005، ص28

[2] هشتام صاغور، السياسة الخارجية للأتحاد الأوروبي تجاه الجزائر، مرجع سبق ذكره ، ص31.

إن الهدف الذي يرنو صانع القرار من تحقيقه ، وهو عبارة عن جوهر ما يتصوره صانع القرار للظروف والاوضاع التي يروم انجازها في المستقبل بوساطة التأثير على معطيات المحيط الخارجي.

-من الصعوبة بمكان تحديد أهداف أية دولة من الدول في السياسة الخارجية اذ أن ما يعد هدف لدى الوحدة الدولية قد يكون وسيلة لدى الوحدة الدولية نفسها في حقبة زمنية أخرى كذلك تختلف درجات تحديد أهمية الاهداف من وحدة دول ية الى أخرى ، ويعزى السبب في ذلك تباين العناصر التي تسهم في بلورة وتحديد الاهداف ، ومن ثم فإن تحليل ذلك ينبغي التمييز بين المفاهيم الاتية: القيادة ، والامن القومي. والقدارت الذاتية ، والاطار الدولي وخصائصه ، وإن كانت هناك محاول ة بين أساتذة السياسة الخارجية لترتيب هذه الاهداف، ويمكن تصنيفها حسب المعايير الاتية:

1- أهداف بعيدة المدى: والتي تعكس فلسفيا أو عامة عند وحدة دولية مع يرة لمحيطها ولاتقوم الدولة عادة بتعبئة قدراتها لاستثمارها من أجل خدمة هذه الاهداف ، تعكس هذه رؤيا مع يرة لبنية النظام الدولي. كالنظام الاقتصادي الدولي أو النظام الاقليمي المباشر مثل أوربا الموحدة.

2-**فئة الاهداف المتوسطة:** وهذه الفئة تعرض أحداث تغيير في البيئة الخارجية للدولة, والأخيرة يتوجب عليها الإلتزام بها.

والمثال على مثل هذه الأهداف بناء النفوذ السياسي في العلاقات الخارجية ، والقيام بدور متم يز في البيئة الخارجية وخدمة المصالح العامة للدولة.

3- **فئة الأهداف المحورية:** وهي الأهداف التي يساوي تحقيقها وحما يتها وجود الدولة أحيانا كالسيادة الوطنية وحماية الحدود والأمن القومي ومن ثم استثمار الأمكانات والوسائل كافة من أجل الحفاظ عليها، ولكن من ناحية أخرى قد لا يتطلب المحافظة عليها أجراء تغيرات في البيئة الخارجية للدولة.

4-**أهداف ايجابية وأهداف سلبية:** إن أهمية تصنيف الأهداف في السياسة الخارجية تكمن في أن معرفة الهدف وطبيعته تسهم في تحديد سلوكية الدولة ورد فعلها ازاء البيئة الخارجية عندما يكون الهدف المعني موضوع قضية قائمة، وفي هذا الشأن يمكننا أن نقدم ملاحظتين رئستين هما:

1- أن الكثير من الأهداف على درجة كبيرة من الوضوح بحيث يمكن تصنيفها ضمن فئة أو أخرى ومن ثم الوزن الذي يولونه إياها فالتصنيف يصبح في هذا الشأن نسبيا وليس مطلقا ، فقد يكون مثلا عند اتفاقية إقتصادية هدفا محوريا بالنسبة لبلد معين، أوقد يكون هدفا متوسطا.

2-يمكن على المدى الطويل، ونتيجة قيام متغيرات داخلية وخارجية حدوث تغيير في بعض الأهداف في حالة انتقالها الى مجموعة أخرى ، كما بذل البعض الجهود الرامية لايجاد العلاقة بين هذه الأهداف والتي تتركز في حماية الامن القومي ، وتنمية الرفاهية الإقتصادية وزيادةالسمعة الوطنية، جميعها ابعاد مختلفة تعبر عن مفهوم المصالح الوطنية.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية.

- هناك عوامل م تشابكة مؤثرة في تحديد السياسة الخارجية للدولة أوفي عملية اتخاذ القرارت الخارجية. وهذه العوامل ناتجة عن التفاعل بين البيئة الداخلية. والبيئة الخارجية وما فيها من وقائع وضغوطات ومصالح متعارضة. فالبيئة الداخلية ومافي ه١ من عناصر مادية جغرافية واقتصادية وعسكرية وعناصر إنسانية ناتجة عن الاوضاع الإجتماعية القائمة والأوضاع السياسية الموجودة في ظل النظام السياسي، والأحزاب السياسية والجماعات الفاعلة في توجيه الرأي العام مؤثرة في تحديد السياسة الخارجية .[1]

المطلب الأول: العوامل الداخلية:

ويقصد بها كل العوامل والعناصر المكونة للبيئة الداخلية والت تؤثر بشكل مباشر أوغير مباشر في عملية صناعة القرار في السياسة الخارجية.

1- النظام السياسي والإقتصادي: إن عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية مرتبطة مع طبيعة النظام السياسي للدولة ، فالنظام السياسي من حيث كونه ديمقراطي, يؤثر في عملية اتخاذ القرار من حيث الجهة التي تصنع القرار ومدى مشاركة أكثر من طرف في هذه العملية ومن حيث المراحل التي تمربها صناعة القرار، وفي الرظم الديمقراطية تخضع هذه العملية لاجراءات ومشاورات ومناقشات طويلة مع جهات تؤدي الى تأخير اتخاذ القرار وتنفيذه مما يفقد القرار فاعليته .[2]

كما وأن زيادة ح جم المشاركة في عملية اتخاذ القرار في هذه الأنظمة يؤدي الى فقدان السرية واحتمال معرفة أطراف خارجية بتفاصيل عن هذا القرار قبل اتخاذه.

---

[1] عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، الطبعة 1 (بيروت: مجد المؤسسة الجامعبة للدراسات والنشر والتوزيع. 1998.2003.2010) ص122

[2] أحمد عارف الكفارنة، العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية. دراسات دولية. العدد (42) . 1988. ص16.

ـــ ويختلف الأمر في الأنظمة غير الديمقراطية، فإن عملية اتخاد القرار تتم في نطاق ضيق لا يشارك في اتخاذه الا عناصر محدودة، فضلا عن أن عملية اتخاد القرار هنا تتميز بالسرعة في مواخهة المواقف الخارجية لأن متخد القرار لايحتاج الى مراجعة مؤسسات أخرى في الدولة لكي يكسب هذا القرار شرعيته منها، كما هو الحال في الأنظمة الديمقراطية ويجب أن نذكر هنا إلى أن القرار مرتبط بمصالح النظام المرتبطه بشخصية صانع القرار بعكس الحال في النظم الديمقراطية، فصانع القرار يجب أن يقوم بعملية ملائمة بين مصالح الفئة، أو الحزب الذي ينتمي إليه وبين المصلحة العامة.

ـــ كما ويؤثر النظام الإقتصادي في عملية إتخاذ القرار من زوايا عديدة فالدولة التي تتمتع بنظام إقتصادي قوي وتمتلك ثروات طبيعية وطاقات انتاجية ضخمة نسبيا، تكون لديها حرية أكبر عند إختيارها البدائل المطروحة أمامها، كما وأن قدرتها الإقتصادية هذه تساعدها على تحقيق أهدافها التي تسعى إليها من وراء هذه القرارات، ويجب أن نذكر أن وجود هذه الموارد الإقتصادية للدولة، لا يكفي أحيانا لنجاح سياستها الخارجية بل يجب أن يتوفر شرط آخر وهو قدرة النظام على إستثمار هذه الموارد والإمكانيات وتوظيفها بشكل صحيح لخدمة السياسة الخارجية للدولة.

ـــ أما الدول التي تكون قدرتها الإقتصادية ضعيفة، فإن هذا الأمر يحد من حريتها في القدرة على إختيار البدائل التي تتلاءم مع مصلحتها القومية ولهذا فإنها لاتتمتع بحرية كبيرة وإستقلالية في قراراتها الخارجية بسبب حاجتها الإقتصادية للأطراف الأخرى التي قد تتدخل في بعض المواقف للمشاركة في صنع قرارات هذه الدولة، و تحديد البدائل الواجب إختيارها .

2 – الاحزاب السياسية : يعد الحزب السياسي من ابرز المؤسسات السياسية التي تسهم في صنع السياسة الخارجية ، ويتوقف دور الحزب السياسي في عملية إتخاذ القرار في السياسة الخارجيةعلى طبيعة النظام السياسي الذي يعيش فيه هذا الحزب، ففي النظم السياسيةالتي تعتمد سياسة الحزب الواحد يقل دور الأحزاب (غير الحزب الحاكم) في عملية صنع القرار، وقد ينعدم تماما حيث تحرم من المشاركة في الحكم

بأي صورة من الصور، وتبقى في موضع ملاحقة مستمرة من قبل النظام، ولهذا فإن الحزب الحاكم يكون له الدور الرئيسي في عملية إتخاذ القرار، كما أن متخذي القرار يتأثرون ببرنامج الحزب ومبادئه،إذ يمكن القول أن الحزب الحاكم في الدول الإشتراكية و بعض الدول النامية التي يحكمها الحزب الواحد غالبا مايكون تأثيره في الدول النامية قويا جدا ، وهو الذي يلعب الدور البارز في صنع السياسة الخارجية وفقا لعقيدة الحزب السياسية، أما الأنظمة السياسية التي تسمح بتعدد الأحزاب،يبرز دور الأحزاب السياسية في عملية صنع القرار سواء كانت هذه الأحزاب مشاركة في الحكم أو تقف في صف المعارضة مع إختلاف درجة التأثير في الحالتين.[1]

3ـــ جماعات الضغط: تختلف هذه الجماعات عن الأحزاب السياسية في أنها تضغط على صانعي القرارات في السلطة من أجل تحقيق أهدافها وليس الوصول إلى الحكم كما هو الحال بالنسبة للأحزاب السياسيةة ويختلف تأثير هذه الجماعات على عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية حسب ارتباطها وتأثرها بهذه القرارات، فالجماعات الإقتصادية التي لها أهداف ذات صبغة دولية يهمها دائما أن تبقى علاقاتها ودية مع الدول التي تتعامل معها، ولهذا فإنها تحاول الضغط على متخذي القرارات بهدف منعهم من اتخاذ أي قرار يمس هذه العلاقات.[2]

ـــ أما جماعات الضغط السياسية، فإنها غالبا ما تكون مرتبطة بدول خارجية تسعى دائما للمحافظة على مصالح هذه الدولة عن طريق ضغطها على متخذي القرار في الدولةّ، وتعتمد هذه الجماعات في ضغطها على صانعي القرارات الخارجية على وسائل عدة منها الترغيب و الترهيب أو محاولة التأثير على الرأي العام وتعبئته بأفكار لصالحها، أو تشجيعه على الإضطرابات و التظاهرات و غير ذلك من الوسائل.

---

[1]- حمادة بسيوني، دور وسائل الإتصال في صنع القرار السياسي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 4 199) ص20

[2]- أحمد الكفارنة، التجربة الديمقراطية الأردنية (عمان:دار قنديل للنشر،2008) ص143

4- الرأي العام: لقد نص القرآن الكريم على الشورى اذ يقول عز وجل "وشاورهم في الأمر" [1]، وقد روى ابن ماجى عن عبد الله ابن عمر أن الرسول(صلى الله عليه وسلم) قال"ا تبعوا السواد الأعظم."[2] وهذه اشارة واضحة لأهمية الرأي العام لدى الرعية، وفي عصر النهضة وحتى الثورة الصناعية كان الرأي العام مع صربا حول الادارة العامة أما حاليا فقد أصبح الحديث عن الرأي العام واسعا ومختلفا من مجتمع لآخر ، يحظي باهتمام كبير خصوصا في المجتمعات الغربية .[3]

- لذلك يعد الرأي العام من أحد العوامل المهمة بل والمشاركة في عملية صنع القرار السياسي، فمن المعروف أن تقنين العلاقة بين الرأي العام وقراراته وقرارات السلطة السياسية، الأمر الذي يضمن الحفا ظ على الإستقرار السياسي والإجتماعي من ناحية واحداث التغيرات المجتمعية بطريقة سلمية من ناحية أخرى.

- ومن هنا يمكن القول أن الرأي العام يعد من أهم العوامل التي يضعها صانع القرار في حساباته مهما كان شكل النظام السياسي الذي يسيطر على مقاليد الحكم.

المطلب الثاني: العوامل الخارجية.

نعني بها كل العوامل الخارجية المؤثرة في عملية صناعة القرار في السياسة الخارجية والتي يمكن حصرها في التكتلات الدولية ، المنظمات الدولية ، الشركات المتعددة الجنسيات و الراي العام الدولي .

1- التكتلات الدولية: إن التغيرات التي طرأت على العالم بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، حذت ببعض الدول التي تشجيع سياسة التحالفا ت والتكتلات، كان لا بد لهذه التغييرات أن تفرض نماذج سلوكية جديدة إذ قامت بعض الدول نطق أحلام مع الأقطار المجاورة والصديقة لها بغية تحقيق أهدافها، الأمر الذي ارتبط في كثير من الأحيان بظهور التكتلات، وكان لابد لهذه التطورات في اليساسة

---

[1]- الآية 159 ، سورة آل عمران

[2]- حديث شريف

[3]- اسماعيل صبري مقلد، العلاقات الدولية، النضرية والواقع،(الكويت : منشوات ذات السلاسل، 1987) ص108

الدولية أن تترك تأثيرها الواضح علي عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، فعلى حين تضع الكتل معايير السلوك تحكم علاقة اعضائها فإنها أيضا تضع معايير للسلوك تجاه الدول المعادية والمحايدة.

ويتضح من ذلك أن المنازعات بين الدول الأعضاء في داخل هذه التكتلات تفرض اتجاهات سلوكية معينة لها أثرها على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، فهي مضطر ة أن تسلك نهجا معينا بفعل الضغوط السياسة والإقتصادية والعسكرية النابعة من عضويتها في مثل هذه التكتلات.[1]

2- المنظمات الدولية: إن ظهور المنظمات الدولية والإقليمية بعد الحرب العالمية الثانية أدى الى نشاط دبلوماسي بين الدول والى التنسيق في الادارة و المواقف تجاه المشكلات الدولية المختلفة، وأدى بالتالي الى اتباع نماذج سلوكية واختيار بدائل معينة تتفق مع سياستها الخارجية، إلا أنا الدول غالبا ما تلتزم بمواثيق هذه المنظمات، إذ ما وجدت لتخدم مصالحها، ولا سيما أن مثل هذه المنظمات تفتقد ، إلى عنصر قوة الإلزام.

ومع ذلك فإن المنظمات الدولية من الممكن أن تمارس وسائل الضغط على صا نعي القرار من ناحية أخرى تمهد تعبئة الرأي العام الدولي.

-بإمكاننا أن نذهب الى القول أن خلق عصبة أمم بعد الحرب العالمية الأولي وما أعقبها من تطورات معنية بعد إنشاء الأمم المتحدة و الوكالات المتخصصة التابعة لها، وانشا ء منظمات اقليمية بعد الحرب العالمية الثانية، أسهمت الى حد بعيد في نقل قواعد السياسة الداخلية الى المجال الدولي، و بصوره عامة فإن ديناميكية المنظمات الدولية في التأثير على عملية صنع القرار السياسي الخارجي تعتمد على مد قوة هذه المنظمات، ومدى اهتمام صانعي القرار بالانضمام إليها ومراعات وجهة نظرها.

---

[1] أحمد النعيمي، السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره ص 336

3- **الشركات المتعددة الجنسيات:**

عرف الرئيس الشيلي salvador Allende الشركات م عددة الجنسيات أمام الدورة 29 للجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 04 أكتوبر1972 أي قبل اغتياله ، أنها": دولة داخل دولة".

-يبشر الصادق شعبان"بأنها تقوم"بين أفراد أو شركات يوزعون أنشطتهم الإنتاجية أوالتسويقية على أكثر من دولة بحثا عن ربح أوف ر، والغرض من توزيع النشاطات على دول متعددة هو ا نتفاع الشركة بالإمتيازات والاعفاءات والتسه يلات الت تخصصها تشريعات بعض الدول لها فيما يخص الأداءات الجمركية، الجباءات و التسهيلات الإدارية ، وكذلك قانون الشغل، والضمان الإجتماعي وغيره".[1]

-ونظرا مما تتبع به الشركات متعددة الجنسيات من طاقة هائلة في تو ظيف القوة التأثيرية للدول الامم لمتابعة مصالحها الدولية بحكم القوة السياسية الفاعلة التي يتمتع بها أصحاب هذه الشركات من دولهم.

فإن باستطاعتها استثمار هذه السلطة وبالطريقة الت تسطيع بها هذه الشركات ممارسة أنواع الضغوط كافة، ولا سيما ضد دول العالم الثالث كالتدخل السياسي والإقتصادي والعسكري، وبصورة متعددة.

ان الشركات متعددة الجنسيات تلجا الى وسائل عديدة في علاقاتها مع الدول الاخرى يمكن ايجازها في الآتي :

1- تقوم الشركات متعددة الحنسيات بتشجيع ب قاء الأنظمة السياسية التقليدية، ومن شأن هذه السياسات عرقلة الإصلاحات الديمقراطية التي تعد ضرورية لعملية التحديث السياسي،

2- استغلال الموارد الطبيعية في دول العالم الثالث دون دفع هذه الدول الى مجال التنمية.

3- تقوم هذه الشركات بالتأثير على نمط أشكال الحكومات في بعض الدول.

4-استخدام هذه الشركات الأداة الإقتصادية، بغية الهيمنة الاقتصادية على وحدة سياسية معنية.

-وبالتالي فإن هناك مؤيدون ومعارضون لدور ونشاطات الشركات م عددة الجنسيات في السياسية الدولية، وفيما يخص مؤيديها، فإنهم يؤكدون بأنها جهاز قوي يبغي تحقيق مبدأ العالمية للمجتمع الإنساني

[1] - أحمد النعيمي، نفس المرجع ص 37

بسبب التداخل والترابط الى درجة لم يعهد لها مثيل في الماضي فالشركات متعددة الجنسيات ومن جهة نظرهم أنها أسهمت وتسهم في التقدم الإقتصاديي والتكنولوجي في العالم.

-أما معارضوها فإنهم يطرحون الأمور السلبية المتمثلة في الاستغلال وخلق ظاهرة عدم الإسقرار السياسي والإقتصادي والإجتماعي في الأقطار النامية.[1]

4-الرأي العام الدولي:

من الممكن تعريف الرأي العام الدولي بأنه:"الإتفاق الذي يتعدى الحد ود القوميي للدول ويوجد بينهما تجاه بعض المسائل الأس اسية في السياسية الدولية، وهذا الإتفاق الدولي في الرأي يظهر نفسه على شكل رد فعل تلقائي عالمي ازاء أي تصرف دولي يكون فيه خروج على هذا الإتفاق وقد يم تدرد الفعل هذا ليقترن بتوقيع جزاءات على الدول المخالفة "

- لتوضيح أهمية وقيمة الرأي العالم الدولي في صناعة القرار السيلسي الخارجي، يمكن عرض اتجاهين لجمع من الخبراء:

1- يرى فريق من الخبراء، بأن للرأي العام تأثيرا أدبيا في السياسة الدولي ة تأشير أدبيا في السياسة الدولية ،إذ يؤكد هذا الفريق أن ضغط الرأي العام الدولي قد مهد لإيجاد مشورعات هامة في السياسة الدولية، و منها على سبيل المثال، عصبة الأمم في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وميثاق"بريان ك لوج"عام 1928 ومنظمة الأمم المتحدة,

2- أما الفريق الأخر، فانه يؤكد على انتقاء أهمية دور الرأي العام الدولي في السياسة الخارجية، وحجته في ذلك بعض الشواهد التاريخية، فيذكر في هذا العدد ا خفاق الرأي العام الدولي في الوقوف ضد الإعتداءات الموجهة ضد الصين في الثلاثينات من القرن العشرين، أوالح د م ن مطامع السياسة الخارجية

[1] مرسيل ميرل، سوسولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة : حسة نافعة (القاهرة: دار المستقبل العربي، ب، س، ن).ص401

الألمانية منذ عام 1935، أو كبح الهجوم الإيطالي على الحبشة عام 1936، إلى غير ذلك من المعضلات الدولية.

-أما "اسماعيل صبري مقلد" فيرى أنه لا يمكن الادعاء بأن الرأي العام فاقد لكل تأثير تماما الا أن هذا التأثير ومداه يختلفان بحسب الظروف والواقع الدولي، فبينما يظهر في بعضها بصورة ايجابية حاسمة فانه يظهر في بعضها الأخر بشكل أقل ايجابية، وليس هناك من دولة في العالم تحاول أن تقوم دائما بتفسيرات وتبريرات لسياستها بغية اقناع الرأي العام بها، وتفاديا لما قد يجلبه عليها عدم اقتناعه من دولة معارضة [1]

[1] اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسة الدولية : دراسة في الأصول والنظريات،(الكويت :1984)ص ص 81. 82.

المبحث الثالث: نماذج ونظريات تفسير السياسة الخارجية.

-يعرف النموذج على أنه تفسير لنظرية لتقديم المثل أو توضيح لل علاقات المعبر عنها نظر ي وفي التحليل السياس ي غالبا ما تقدم النماذج في شكل رسوم توضيحية أو وضع من اظرات بين السياسة والعمليات الأخرى المألوفة على نحو أكثر أو التي تفهم على نحو أفضل وفي مثل هذه الحالات يكون الغرض الرئيس تقدم مخطط سهل التصور للعملية المعبر عنها نظريا.

المطلب الأول: نماذج صنع القرار في السياسة الخارجية.

-لقد طرحت عدة نماذج لدراسة صنع القرار بكل مضامينة وسوف نتناول نموذج ين من أكثر النماذج المعمول بها في دراسة صنع القرار في السياسة الخارجية، وهما: نموذج" **سنايدر"و نموذج السون** ".

أولا– نموذج سنايدر : يبني " **ريشارد سنايدر** " نموذجه الخاص لعملية صناعة القرار على مسلمة أولية مفادها ان أفضل وسيلة لاستيعاب السياسة الدولية وعوامل التأثير في سلوكية الدولة تكمن في التحليل على مستوى الدولة، وبالتالي فإن الإطار النظري للنموذج يركز على فكرة دراسة مسار التفاعل الذي يبدأ من الفعل الصادر عن الدولة ويقابله رد فعل من المحيط الخارجي ال ذي يأخذ الأشكال ذاتها التي يأخ ذها الفعل الأول فيشكل بذلك تفاعل، وعندئذ تكرار مثل هذه العملية سيؤدي الى تكو ين انماط معينة من التفاعل التي عليها اسم نموذج صناعة القرار و يصيغ سنايدر نموذجه من خلال وحدات التحليل التالية :

أ)**المحيط الخارجي**: ويشمل كل العوامل الخارجية المؤثرة في عملية صناعة القرار [1], والتي يمكن تحديدها في المحيط المادي والجغرافي، من الدول و المجتمات والتقافات

-وقد ركز سنايدر على كيفية الربط بين هذه العوامل الخارجية وبين الأحكام التي يؤمن بها صانع القرار أي كيف يفسر صانع القرار هذه العوامل.

---

[1]- محمد نصر مهنا، علم السياسة, (القاهرة: دار غريب للطابعة والنشر، 1997) ص11

-تتميز البيئة الخارجية بالتغير الدائم والمستمر وه و ما يدفع لبروز عوامل جديدة تتطلب ردات فعل (استجابة او حلول سريعة) مثل حالة التحول في النظام الدولي وه و ما يبرز دور العامل الشخصي الذي يحدد شكل الإستجابة والكيفية التي يجب التعامل بها.

-أي أن الربط بين هذه العوامل المت غيرة وبين ادراك صانع القرار الخارجي يشكل في (القيم، المعتقدات التصورات الشخصية لصانع القرار.....الخ). وهناك مجموعة من العوامل البيئية الخارجية التي تشكل ظوابط في أهداف وتوجيهات صانع القرار بغض ال نظر عن ادراكه لها مثل:(التطور التكنولوجي ، شبكة الإتصالات و درجة الإندماج الإقتصادي.....إلخ).

وعموما هذه المتغيرات لا قيمة لها الا من خلال ادراك صانع القرار.

ب)- المحيط الداخلي: ويشمل كل العوامل والعناصر المكونة للبيئة الداخلية والتي تؤثر بشكل مباشر أوغير مباشر في عملية صناعة القرار والتي يمكن تحديدها في(السياسات الداخلي ، الرأي العام ، الموقع الجغرافي للدول و طريقة تنظيم المجتمع وأدائه لوظائفه، و جماعات الضغط)[1]

ج)- البيئة الإجتماعة والسلوكية: تشمل هذه الوحدة نظام القيم السائد في المجتمع ، والسمات السيكولوجية والسوسيولوجية التي يتميز بها المجتمع ونمط التفكير لدى أفراد المجتمع ، والقضايا ذات الابعاد السياسية والمرتبطة بالجوانب الدينية أوالعادات.

د)- عملية صناعة القرار : تتكون من ثلاث فئات وهي مجال العمليات ومجال الإتصالات والمعلومات و الحوافز الشخصية و الفعل كما أن"سنايدر"أكد على نقطة مهمة جدا وهي أن صنع القرار لا يتأثر بعامل واحد فقط من هذه العوامل ، وانما هناك علاقات تأثير متبادلة بين جميع هذه العوامل المؤثرة في صنع القرار.

---

[1]- نفس المرجع ص 12

-وعليه فإن نموذج"**سنايدر**"يقوم على ثلاث أنواع من التفاعلات المرتبطة والمتشابكة و هي :

1- تفاعلات على المستوى الحكومي (دول وأنظمة سياسية).

2- تفاعلات على المستوى غير الحكومي (المجتمعات المدنية والثقافات).

3- تفاعلات داخل المجتمع الواحد (على المستويين الحكومي وغير الحكومي)

-إن مايؤخذ على نموذج "**ريتشارد سنايدر**" أنه:

*ربط صنع القرار بالصراع الدولي وكأن صناع القرار هم سبب النزاعات ولا توجد أسباب أخرى لها.

* نموذجه ينطبق على الدول الديمقراطية ويصعب فهمه في الدول النامية.

* العقلانية الشديدة، وهذا يتنافى مع طبيعة البشر.[1]

* وضعه كنموذج إجرائي يتقيد به صانع القرار قبل عملية اتخاذ القرار.

-أن البيئة التنظيمية تحدد الوضع الذي بدوره يؤثر في القرارات.

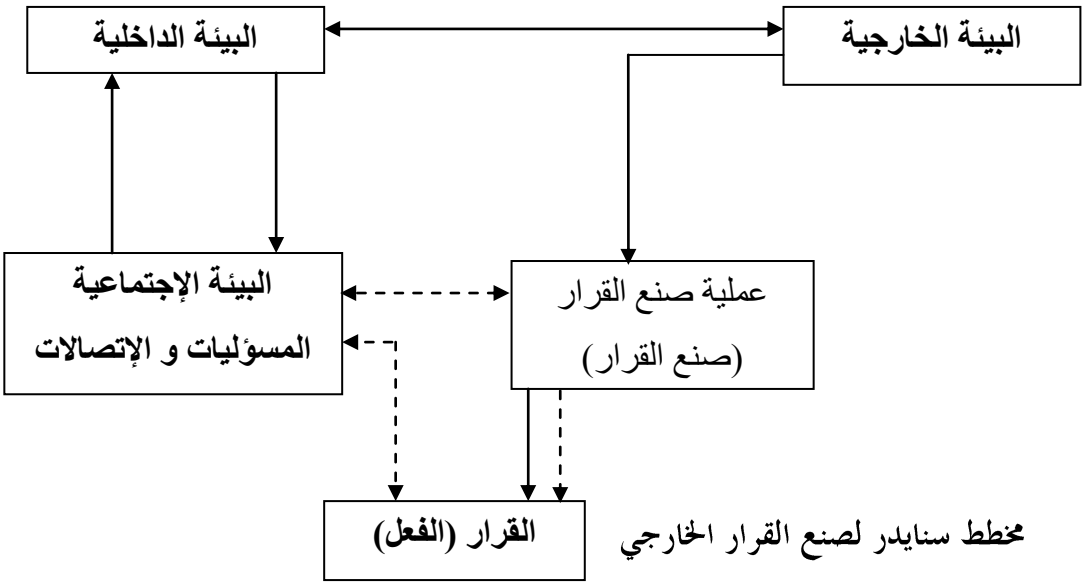

مخطط سنايدر لصنع القرار الخارجي

[1] قحطان أحمد سليمان الحمداني، النظرية السياسية المعاصرة.(عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع. 2003) ص212.

ثانيا– نموذج" غراهام أليسون": اشتق "غراهام أليسون" نموذجه من أزمة الصواريخ في كوبا سنة 1962 ويتضمن هذا النموذج ثلاثة نماذج فرعية لفهم عملية صنع القرار في السياسة الخارجية وهي كالتالي:

أ– **نموذج الفعل العقلاني** : الفكرة المركزية لهذا النموذج هي تفسير سلوك الدولة (أ) تجاه موقف معين أو حدث مؤثر ، أودولة أخرى أوهيئة مع يرة عبر تحليل عقلاني للأهداف التي تعمل الدولة لاجلها أي الربط بين السلوك والأهداف بتفسير الأسباب الحقيقة التي تكمن وراء قرارت السياسة الخارجية للدول، لذلك ينطلق"**غراهام أليسون**"من وضع اطار عام للحسابات الذي على ضوئه تقوم دولة ما بأختيار نهج سياسي ، أو اتخاذ قرار خارجي معين دون عن باقي القرارت الأخرى الممكنة .

–وكمثال معين لذ لك نجد أن الولايات المتحدة الأمر يكية قد دخلت الحرب العالمية الثانية نتيجة التهديد الذي قد يمثله اختلال ميزان القوى التقليدي في أوروبا.

ويفسر هذا النموذج عملية صناعة القرار من خلال تحليل عقلاني لأهداف السياسة الخارجية لدولة ما على اعتبار ان أي دولة تقوم بالتدقيق في وضع أهدافها وحساب تكاليفها والأرباح التي قد تجنيها من كل قرار تتخذه بشأن قضية معيرة أو تحقيق هدف ما ، فالوحدة الأساسية في التحليل في هذا النموذج هو عقلانية سلوك الدولة في العلاقات الدولية ويقوم هذا النموذج على العناصر التالية:

–القضية التي يفترض معالجتها، هي نتاج لسلوك الدول .

–سلوك الدولة هو اختيار يتم مرة وليس عدة اختيارات.

–السلوك هو اختيار عقلاني وذلك للاعتبارات التالي ة:(ترتيب في الأهداف ، وجود خيارات ، المخرجات ، الاختيار).[1]

---

[1]- حمدوش رياض، تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على صنع القرار في الاتحاد الاوروبي بعد أحداث 15 سبتمبر2001. رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسة والعلاقات الدولية ، جامعة متوري قسنطينة 2011,2012. ص 32

ب- نموذج العملية التنظيمية:

يرى "**أليسون**" ان البيروقراطيين تمكنوا من معرفة السلوك المتبع من الدولة (الاستقرار في الاجراءات يؤدي الى استشراف السلوك في الحالات المشابهة) ولذلك اهتم بالتركيز على الجانب البيروقراطي(الاجراءات) في عملية صناعة القرار.

الفكرة المركزية: نظام صناع القرار ليس مو حد بل يتكون من وحدات وأجهزة وادارات مرتبطة ببعضها البعض (هذه الأجهزة تملك هامش من الإستقلالية والمصالح الخاصة) وهذا النظام من الناحية المؤسساتية خاصة في الدول المتقدمة ، هو تعبير عن عملية منافسة بين مختلف الأجهزة والدوائر ح يث تستخدم عدة تقنيات في تلك العملية منها مثلا الصراع حول المعلومات ، قفد يتم تس ريبها بغية احراج جهاز معين أو وضعه في موقف يترك ردودا سلبية وبالتالي إفشال سياسته.

-وعموما تملك الأجهزة مجال و اسعا للمناورة في الحصول على المعلومات ثم تحصل المعلومات الى مستوى القمة في نظام صنع القرار لإختيار وضع ونهج معين (السلوك). وهذا السلوك يمر عبر عملية تأطيرية تراكمية تقوم وتتكامل فيها الوحدات.

الفاعل: ليس الدولة انما شبكة الدوائر والاجهزة المترابطة ، لأن سلوك الدول يعرف بأنه محصلة للإجراءات المحددة مسبقا والتي تقوم بها الوحدات والأجهزة والاد ارات والتي تشكل في مجموعها هيكل الدولة وهي ليست جامدة بل تتغير في سلوكياتها لاستيعاب المتغيرات الجديدة والأحداث الطارئة ، وضمن هذا التوصيف يمكن تفسير سلوك دولة معينة .[1]

وحدة التحليل الأساسية: إن سلوك الدولة هو نتاج لعملية تنافسية تتم في إطار بنية الدولة التنظيمية وهذا بسبب :

[1] محمد نصر مهنا، مرجع سبق ذكره ، ص 15

- أن الوقائع والتغيرات هي نتاج الهيكل التنظيمي للدولة.

- أن مجال الإختيار تحدده الإمكانيات والقدرات التي تملكها البنية التنظيمية.

ج- نموذج السياسات الحكومية: يؤكد "**أليسون**" في هذا النموذج أن اللعبة السياسية بين أطراف تحتل مواقع معينة داخل السلم الحكومي وهي التي تحدد طبيعة ونتيجة عملية المساومة حول قرارات السياسة الخارجية، لذلك فإن سلوك الحكومات لا يمكن تفسير وفق هذا النموذج على أساس أنه نتاج عملية المساومة بين عدة لا عين ينتمون الى تنظيمات مختلفة ، وأحيانا فإن عملية المساومة تتم بين عدة اتجاهات داخل تنظيم واحد.

- وعليه فإن هذا النموذج على عكس النموذجين السابقين لا يعتقد بوجود فا عل أوطرف واحد مسؤول عن اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، بل هناك فاعلين أولاعبين لا يركزون على استراتيجية واحدة بل عدة مسائل وأهداف.

ومنه فإن القرار لايتخذ على أساس قاعدة الفعل العقلاني ، بل على أساس التنافس وعملية المد والجذب بين أطراف مختلفة ، ويعترف "أليسون" بأن عملية المساومة عادة ما تنتهي بتفوق أراء و أهداف وتصورات الأقوياء، ملم يؤدي الى فرض حل أومخرج لموقف معين ولا يكون بالضرورة عقلانيا ، و لهذا سمي النموذج الثاني والثالث ل"غراهام "أليسون" بالنماذج اللاعقلانية .[1]

-رغم أهمية نموذج " **أليسون**" في تحليل وتفسير صنع القرار في السي اسة الخارجية وكذلك محاولته ايجاد تفسير لصناعة القرار ضمن بنية السلطة خاصة في النموذج الثاني والثالث له ، الا أنه لا يخلو من نقائص ووجهت له عدة انتقادات أهمها :

- اعتبر الدولة الفاعل الوحيد في السياسة الدولية .

[1] ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص191

-اعتبر الدولة تتكون من تنظيمات متناقضة الأهداف والمصالح، وهذا ليس بالضرورة .

المطلب الثاني: نظريات تفسير السياسة الخارجية .

-هناك عدة نظريات لتفسير السياسة الخارجية وأهم ها: النظرية الواقعية الجديدة ، والنظرية اللبيرالية الجديدة ، والنظرية البنائية :

أولا: النظرية الواقعية الجديدة لتفسير السياسة الخارجية:

-لقد قامت الواقعية الجديدة عن طريق روا دها بتقديم مجموعة أعمال لتفسير وشرح السياسة الخارجية للدول أمثال: "**ريمون أرون**" كمفكر من الواقعية الكلاسيكية أو" **كينيث والتز**" أب الواقعية الجديدة أو النيوية لكن سيتم التركيز أكثر شيئ على أفكار وأعمال الواقعيين الجدد.

- إن مسلمة الواقعية الجديدة على أن النظام الدولي هو نظام فو ضوي وذلك نتيجة غياب سلطة شرعية تمتلك وسائل القهر المادي لمن يعتدي على الشرعية الدولية ، جعل من الفواعل الدولية وعلى رأسها الدول تعتمد في كثير من الحالات على ذاتها لضمان أمنها ، وبالتالي فكل دولة سوف تنتهج سلوك معين في إطار ما يسمى بالسياسة الخارجية لهذه الدول.

-إن سمة الفوضى التي يتميز بها النظام الدولي عند الواقع يين جعلت علاقات القوة الخالصة ، وهي ميزة العلاقة بين الدول لتحقيق أهدافهم وأمنهم القومي ، وهي منطلق أساسي لفكر الواقعي ين والواقعين الجدد في تحليل وتفسير السياسة الخارجية للدول .[1]

- من أبرز رواد المدرسة الواقعية "**هانس مورغانتو**"،" **كنييث طومسون**" و "**ريمون أرون**".

من مبادئ الواقع ية الأساسية أن الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية ، وهي تبحث دائما في

[1] حمدوش رياض، مرجع سابق ، ص 36

سلوكها الخارجي عن تحقيق أمنها و بقائها عن طريق اكتساب القوة التي تؤدي الى تحقيق المصلحة الوطنية حيث تصبح هذه الأخيرة مرادفة للقوة. [1]

وعليه فإن قوة الدولة تحدد مدى استقلالها الذاتي في صنع السياسة الخارجية وتحريكها في النظام الدولي على حد قول "كينيث والتز".

- لقد قام "**فريدريك شومان**" عام 1933 بدراسة توصل فيها الى نتيجة مفادها أنه في نظام دولي يفتقد أو تغيب عنه حكومة مشتركة فإنه من الضروري لكل وحدة في هذا النظام أن تسعى لضمان أمنها اعتماد على قوتها الذاتية، وأن تنظر بحذر الى قوة الدول المجاورة لها.

ولذلك يرى "**كيسنجر ومورغانتو**" أن انتهاج سياسة خارجية ذات أهداف محددة كالح فلظ على الكيان فقط ، ستكون له نتائج خطيرة على الدولة لأنه يص عب فصل السياسة الداخلية عن الخارجية لا سيما في ظل تزايد الاعتماد المتبادل و هذا ما يفرض على الدول وج وب مراعاة موازين القوى في النسق الدولي عند صنع سياستها الخارجية .

- أما عن الواقعية الجديدة أو البنيوية فقد تناولت مستوى تحليلي من الأعلى الى الأسفل أي مقارنة النظام أو النسق الدولي و ذلك حسب قول أحد مفكري المدرسة الواقعية الجديدة (**فريد زكريا**):

"....و لكن النظرية الجيدة هي التي تبدأ أولا بدراسة تأثير النظام الدولي على السياسة الخارجية حيث أن أهم الخصائص العامة للدولة في العلاقات الدولية هو وضعها النسبي في المنظومة الدولية ."

-ان مسلمة فوضوية النظام الدولي (Anarchy) في تحليل الواقعية البنيوية أدى بها الى التسليم أيضا بأن الدول هي وحدات متشابهة و لا يوجد تمايز في الوظائف بين دول مختلفة و بالتالي فكل الفواعل تخضع لطبيعة الرظام أو النسق الدولي الفوضوي أثناء صنع سياستها الخارجية.

---

[1] جيمس دوروتي، وبالستغراف، النظريات المتضاربة في الع لاقات الدولية ، ترجمة : وليد عبدالحي (الكويت :كاظمة للنشر و التوزيع ، 1985) ص 60

– و منه فلا يمكن لأيّ دولة حسب هذا المنطق النسقي أن تتعدى ه ذا المنطق و الا ستتعرض سيادتها و وجودها الى الخطر.

_ ثانيا : النظرية الليبيرالية:

ان للنظرية الليبيرالية عمق في تاريخ الفكر السياسي من خلال مفكريها الأوائل أمثال " **آدم سميث**" و "**أمانويل كانط**" ’صاحب فكرة الاتحاد الأوروبي الجمهوري و كذلك " **جيريمي بينتام**" صاحب المذهب النفعي و غيرهم من المفكرين .كما أعطت اهتماما كبيرا لعنصر القيم و الأخلاق و القانون و لهذا يسميها البعض بالنظرية المثالية.[1]

ان الليبيرالية تنطلق من مستوى الدولة لتحليل سلوك الدولة الخارجي و تؤكد على وجود الكثير من اشكال العلاقات بين الدول على المستوى الدولي و ليس فقط علاقات الصراع و بالتالي فان الدولة لا تهتم فقط بالمنافسة و البحث عن كيفية زيادة القوة كما ادعى الواقعيين بل تحاول الدولة عند الليبيراليين بناء عالم يسوده السلم و العدالة و منه فأثناء تنفيذ الدو لة لسياستها الخارجية فهي تحاول تطبيق مبادئ و قواعد القانون الدولي.

وكما ذكرنا سابقا فإن للنظرية الليبيرالية اهتمامات كثيرة بالمتغيرات القيمية و الأخلاقية و عليه يمكن أن ترجع الحروب و الصراعات الى الطبيعة الاستبدادية لأحد الاطراف أو الدول التي تشن الحروب .

إن الليبيرالية تعتقد كذلك أن من يضبط سلوك الدول أو الفواعل هي البيئة التي تصنع فيها السياسة الخارجية: " البيئة الداخلية للدولة أو البيئة الدولية " و نتيجة لوجود عدة تيارات في النظرية الليبيرالية فنجد من اتخذ متغيرات داخلية أي داخل الدولة كالسياسات الاقتصادية ، الايديولوجية و البنيات الاجتماعية كعوامل مؤثرة على السلوك الخارجي للدولة.[2]

---

[1]- حمدوش رياض، مرجع سابق، ص 52.

[2] - نفس المرجع ص. 52

و هناك تيارات أخرى جعلت من البيئة الدولية هي المؤثر على سلوك الدولة الخارجي كالمؤسسات الدولية و ذلك بواسطة نشر قيم معينة أو خلق أنماط من السلوك القائم على القواعد مثل دور الأمم المتحدة في رسم السياسة الخارجية للدول و بالتالي تنطلق من مستوى تحليل بنية النظام الدولي و أثرها على السياسة الخارجية للدول.

لكن جميع التيارات الليبيرالية الجديدة تتفق حول أن السيلسة الخارجية لا يمكن فهمها فهما صحيحا إلا من الداخل نتيجة للتفاعلات و الحركية الداخلية داخل الدولة.

ثالث: النظرية البنائية لتفيير السياسية الخارجية :

-عرف"**نيكولاس أونوف**" البنائية بأنها: " نهج لدراسة العلاقات الإجتماعية على اختلاف أش كالها. وهي إطار نظري سعى الى تقديم تفسير عام لم يفعله الناس" .

أما "**الكسندر واند**" فقد عرفها كمايلي: إن النبائية هي نظرية هيكل ية في النظام الدولي ، وتتمتع بالسمات التالية:

* الدولة هي الوحدة الأساسية في التحليل.

* الهيكل المميز للنظام الدولي هو التفاعل بين أكثر من عنصر.

* يتم بناء الواحدات الدولية والمصالح الدولية في سياق هيكل اجتماعي[1]

-ظهرت البنائية كمنظور جديد لتحليل العلاقات الدولية وتفسير السياسية الخارجية في الثمانينات من القرن الما ضي، وبرزت أكثر مع نهاية الحرب البارد ة حيث ساهمت في تفسير العديد من الظواهر والمسائل الدولية حسب منهجها الخ اص بإعتمادها على متغيرات جديدة وواقعية في تحليل وتفسير السياسة الدولية.

[1] عودة جهاد، النظام الدولي : نظريات واشكالات(النمسا : دار الهدى للنشر و التوزيع ، 2005) ص 160

-وتهتم البنائية بدراسة العلاقات الإجتماعية كمنطلق لدراسة العلاقات والسياسة الدولية ونتيجة لذلك فإنها تعتقد أن الأفكار والهويات والقيم والأخلاق والخطاب السائد ، لها دور في الحياة السياسة ولها إمكانية تغيير السياسة العالمية ، على الرغم من أن النظريات التفسيرية (الواقعية واللبيرالية) تعتبر هذه العوامل هي عوامل ثابتة ، في حين أن النظرية البنائية تعتبرها عوامل غير ثابتة وقابلة للتحول والتغيير بطريقة مستمرة ومتواصلة.

ـ وبالتالي كلما تغيرت الفواعل المجتمعية المهيمنة في دولة ما يكون حتميا تغيير السياسة الخارجية لنفس الدولة ، و هذه هي حجة المنظور البنائي في تفسير انهيار الاتحاد السوفياتي حيث ارجعوه الى حدوث تغيير في الفواعل الاجتماعية الحاكمة و الصانعة للقرار ، و وصول فواعل أخرى تمثلت في الرئيس "**غورباتشوف**" حيث حملت قيم و معايير و ثقافة مختلفة تماما عن الفواعل الاجتماعية الأولى ، و منه تحول سلوك الاتحاد السوفييتي من دولة شيوعية مساندة للأنظمة الديكتاتورية الى دولة معتدلة حسب اعتقادهم [1].

و خلاصة القول ، فان البنائية تنطلق و تهتم بالعنصر البشري كاشكالية أساسية داخل اطار العلاقات الاجتماعية ، و يعد ما تسميه البنائية **الوكلاء Agents** هم ممثلوا المصالح و الرغبات الاجتماعية بالاضافة الى المعايير كالاخلاق و الثقافة و الهوية كما ذكر سابقا ، و بالتالي فان البنائيين هو رجل اجتماعي يتخذ القرار في السياسة الخارجية بما يتلاءم و هويته و دوره الاجتماعي و نتيجة لذلك هي نظرية اجتماعية للسياسة الخارجية .

[1]- حمدوش رياض ، مرجع سابق ، ص 65

الفصل الثالث :

تأثير "هواري بومدين" كقائد سياسي على السياسة الخارجية الجزائرية

الفصل الثالث : تأثير "هواري بومدين" كقائد سياسي على السياسة الخارجية الجزائرية

-درجت الأدبيات التي اهتمت بتحليل السياسات الخارجية لدول العالم الثالث على اعتبار أن شخص رئيس الدولة يلعب الدور المركزي في صنع وتنفيذ السياسة الخارجية لبلاده، وعلى هذا الأساس فإنها تحث إلى معرفة كل ما يتعلق بنمط تفكيره وتوجهاته، وكذا العوامل التي يمكن أن تؤثر في نظرته إلى العالم المحيط به داخليا، إقليميا ودوليا.

-وسنعتمد في تحليلنا لكل ما يتعلق بتأثير صانع القرار على السياسة الخارجية على أعلى قمة في هرم النظام السياسي الجزائري ألا وهو الرئيس، والمتمثل في شخص"هواري بومدين" محاولين بإيجاز التعرض لنشأته ومسيرته السياسية، وأهم خصائصه الشخصية، وكذا أسلوبه وإدارته للسياسة الخارجية الجزائرية.

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الجزائرية

–تتحدد السياسة الخارجية الجزائرية بالعديد من المحددات يرجع بعضها إلى قدرات الدولة الإقتصادية ومواردها، ومستوى تقدمها وتطورها، وكذا قدراتها العسكرية والثقافة والسياسية السائدة في المجتمع، وهذه المحددات هي التي تدفع إلى رسم السلوك الخارجي للجزائر على نحو معين دون غيره.

المطلب الأول: محددات إقتصادية

–تتكون المحددات الاقتصادية من الموارد البشرية والموارد الطبيعية المتاحة، وبالنسبة للجزائر فإن مواردها البشرية لا تجعلها في موقف ضعف بسبب النقص الفادح، كما أنها لا تشكل عبئا عليها، بحيث تحد من تصرفاتها في كلتا الحالتين. أما الموارد الطبيعية فتعتبر من العوامل الأساسية في قوة وغنى الدول وهي مصادر الطاقة (كالبترول، الفحم، الغاز والموارد النووية) والمعادن الخام (كالحديد الخام، القصدير والبوكسيت) والموارد الغذائية (كالقمح والذرة) والموارد الزراعية [1] والواقع أن توافر هذه الموارد للدولة يوفر لها الأساس المادي للنمو الإقتصادي، ويمكنها من الدخول في علاقات خارجية مكثفة كما أنه يؤثر على قدرتها في دخول سباقات التسلح، وعلى إختيار نظم معينة للتسليح أو لإنتاج الأسلحة، أو الدخول في حروب دولية والإستمرار فيها، فمثل هذه المجالات تتأثر إلى حد بعيد بمدى إمتلاك الدولة للموارد الإقتصادية، والجزائر من الدول التي تتمتع بموارد طبيعية لا بأس بها، وأهمها"النفط" حيث أن الجزائر من الدول المصدرة بإمتياز، لكن المشكل أن إقتصادها يعتمد كليا على النفط، وهون بطبيعته قابل للنفاذ الأمر الذي يجعلها عرضة لهزات عنيفة، بتأثير التذبذب في الأسعار العالمية للمادة الخام، وهذا التذبذب يترك أثارا عميقة على اللإقتصاد الجزائري مما يؤدي إلى حدوث أزمات داخلية، خصوصا أن الجزائر لا تحقق إكتفاء ذاتيا فيما يتعلق بالإنتاج الغذائي، بحيث أن

[1]–وهيبة دالع، دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية(رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008) ص8.

الإكتفاء الذاتي من الطعام في أوقات الحرب أو الأزمات أصبح يعتبر فاصلا هاما لقوة الدولة، وكل دولة تفتقر إلى هذا الشريان الحيوي معرضة للإنهيار[1].

-لهذا فإن الإمتياز الذي تتمتع الجزائر من خلال إمتلاكها للنفط والغاز، والفائض الذي تجنيه عند إرتفاع أسعار النفط، لايوفر هامشا للحركة في السياسة الخارجية، مادامت الجزائر عاجزة بشكل كبير عن تحقيق الإكتفاء الذاتي من الإنتاج الغذائي، لأن من شأن لأي حصار على الجزائر أن تؤدي إلى إنهيار إقتصادها، كما أن من شأن أي إنخفاض في أسعار النفط وإرتفاع القمح أن يدخل الجزائر في أزمة إقتصادية خانقة، يضاف إلى ذلك عدم وجود إقتصاد قوي قادر على تحويل الموارد الأولية إلى منتجات لذى الجزائر، وإعتمادها على الإستيراد بشكل كبير، فالجزائر مثلا لايمكنها إنتاج أسلحة متطورة تزود بها قواتها العسكرية، دون اللجوء إلى الإستيراد، حيث تنفق الدولة مبالغ طائلة في التجهيزات العسكرية، ولذلك فإن عدم قدرة الجزائر على تحقيق إكتفاء ذاتي، وعدم وجود إقتصاد قوى قادر على تحويل الموارد الأولية إلى منتجات وإعتمادها على الإستيراد بشكل كبير من شأن كل هذا أن يحدد السلوك الخارجي للجزائر.

وبالتالي لا يمكنها تجهيز قوة عسكرية معتبرة للتدخل في أي نزاع داخلي أو اثني، أو إرسال قوة عسكرية لحفظ السلام مثلا في إفريقيا بالإعتماد على إمكانياتها الذاتية دون اللجوء الى الإستيراد، ضف إلى ذلك التكلفة المالية المتعلقة بتكوين وإرسال هذه القوة، بل أن العديد من الدول الإفريقية بما فيها"نيجيريا وجنوب إفريقيا"، لم تستطع تحمل تكلفة التدخل في إقليم"دارفور" وتم في النهاية إشراك الأمم المتحدة فيها[2].

-إذن العوامل الإقتصادية، عوامل محددة للسياسة الخارجية الجزائرية.

---

[1]-عبد الرحمان يوسف بن حارب، السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية،(الامارت العربية المتحدة، المكتب الجامعي الحديث، 1999) ص28.

[2]-سليم العايب، الدبلوماسية الجزائرية في اطار منظمة الاتحاد الافريقي،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010-2011)، ص16.

المطلب الثاني: محددات سياسية وإجتماعية

أ)–الثقافة السياسية:

تعتبر الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الجزائري من بين محددات السياسة الخارجية، وهي تمثل البعد الذاتي والإجتماعي للعملية السياسية، كما أنها تلعب دورا في وضع حدود عامة للاختيارات السياسية المتاحة للقائد السياسي، كما تؤثر الثقافة السياسية على التوجه العام للسياسة الخارجية[1].

–تتكون الثقافة السياسية السائدة في المجتمع من نسق من العقائد السياسية التي تتضمن من التقاليد التاريخية وخبرته في التعامل مع العامل الخارجي، ومن تراثه الديني وموقعه الجغرافي، فالمجتمع الجزائري يتصور التدخل الخارجي على أنه يحمل العذاب والآلام للمجتمع الذي يكون عرضة للتدخل، وهذا التصور ينبع من خبرته مع جيش الإستعمار ومعاناته معه، ولهذا فإن تصور المجتمع الجزائري للتدخل الخارجي تصور سلبي لأنه مستمد من تجربة صراع مع الإستعمار، ولذلك نشأت لديه حساسية حول مسألة إرسال الجيش الجزائري خارج الحدود الوطنية حتى لو تعلق الأمر بعمليات حفظ وبناء السلام، هذا البعد الإجتماعي للسياسة الخارجية الجزائرية يعكسه الدستور الجزائري الذي نص على عدم السماح بإرسال الجيش الجزائري إلى خارج الحدود الوطنية إلا أنه عندما يتعلق الأمر بدعم حركة تحررية فإن الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري تدفع نحو تدخل الجيش الجزائري لنصرة هذه الحركات التحررية في قضاياها العادلة.

وتجلى ذلك من خلال شبه إجماع كان سائدا في الأوساط الشعبية حيث كانت تعتبر ذلك كواجب ديني، وفي الأوساط الرسمية كان إجماعا في مجلس الثورة ومجلس الوزراء، عندما أرسلت الجزائر فرقة من الجيش للوقوف إلى جانب القوات العربية ضد المحتل الإسرائيلي، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال موقف المجتمع

[1]–محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق،ة ص24.

الجزائري من دعم الشعب الصحراوي في تقرير مصيره بكل الوسائل بما فيها الدعم العسكري "لجبهة البوليزاريو"[1]

-إذن الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري التي تعتبر وعاء لتجربته التاريخية المريرة هي عامل محدد السياسة الخارجية الجزائرية بحيث تعتمد إلى حد ما حرية القائد السياسي في إتخاذ القرار الخارجي وتؤثر في التوجه العام للسياسة الخارجية للدولة.

ب)-التجانس الاجتماعي:

يعتبر التجانس المجتمعي أحد عومل قوة الدولة، لأن المجتمع الذي توجد فيه أقليات يكون غير متجانس، وفي بعض الأحيان يكون عرضة للصراعات الداخلية، ولذا من شأنه أن تدخل الدولة في أزمة داخلية، كما ينعكس ذلك على ضعف سلوكها الخارجي، ويعطي فرصا للتغلغل داخلها عن طريق إتصال قوى خارجية بالأقليات الموجودة داخليا. وعكس ذلك الدولة التي تتمتع بتجانس إجتماعي والذي يزيد من تماسكها الداخلي يساعد على تقوية سلوكها الخارجي لأن الإنسجام الداخلي والوحدة الوطنية يزيد من صمود الجبهة الداخلية أثناء الحروب، والجزائر تتمتع بتجانس إجتماعي متميز جعل مجتمعها تتمتع بوحدة لغوية تتمثل في اللغة العربية، وبوحدة الدين المتمثل في الإسلام، ووحدة الثقافة المتمثلة في الثنائية السنية المالكية، وهذا ما جعل التقاليد الإجتماعية للمجتمع الجزائري تتشابه إلى حد بعيد لأنها تنبع من مرجعية واحدة، مما كان سببا في صمود الشعب الجزائري أمام كل محاولات فرنسا لتوظيف الاختلاف في بعض اللهجات المحلية لجعل منها بذرة للصراع، حيث حاولت توظيف اللهجة الأمازيغية لخلق نوع من التناقض الجهوي في المجتمع الجزائري، لكنها لم تفلح في ذلك، حيث وجدت معارضة على كل الاتجاهات، لأن القواسم المشتركة فيه كانت ضد المصالح الفرنسية.[2]

---

[1]-سليم العايب، مرجع سابق، ص20.

[2]-دالع وهيبة، مرجع سابق، ص19.

ج)–النسق الدولي:

يعتبر النسق الدولي من أهم محددات السياسة الخارجية، وكما يقول"لويد حنبن":"لا مراء في تأثير المتغير الخارجي كمحدد من محددات السياسة الخارجية، فالنسق الدولي يؤثر على السياسات الخارجية لكل الدول الكائنة في النسق بصرف النظر عن نظمها الداخلية". فهو أحد المؤثرات الضاغطة على السياسة الخارجية للوحدة الدولية الكائنة فيه، وتأثيرات النسق الخارجي على السلوك الخارجي للدولة تختلف باختلاف حجم الدولة، كبيرة كانت أم متوسطة أم صغيرة، كما تختلف تأثراته بإختلاف قدرات الدولة الإقتصادية والتكنولوجية والبشرية، فالدول المتوسطة والصغيرة تتأثر بالنسق الخارجي أكثر من الدول الكبيرة والدول التي تملك قدرات إقتصادية وتكنولوجية وبشرية هائلة، ومن جهة أخرى فإن بنيان النسق الدولي له تأثيراته كذلك على صياغة السلوك الخارجي بحيث أن نظام الثنائية القطبية يعطي هامشا أكبر للدول الصغيرة والمتوسطة للمناورة، بينما تتقلص أكثر فأكثر عندما تسيطر دولة واحدة على النظام الدولي، ولهذا ما يفسر إستفادة الدولة العثمانية من الصراع بين الدول الاوروبية الكبرى من عام 1774 الى عام 1914 لكي تحتفظ باستقلالها، وفي ذلك يقول"هيلموت شيل": لقد إستطاعت الدولة العثمانية رغم ضعفها العسكري والإقتصادي وظروفها الداخلية المضطربة بشكل متزايد أن تستغل التنافس بين القوى الكبرى لتحقيق مصالحها، وبفضل السياسة التي إتبعت بمهارة وإصرار أن تحقق نوعا من التوازن الذي إستطاع أن يحافظ على الإمبراطورية لفترة طويلة. هذا الهامش الذي يوفره النسق الدولي المبني على الثنائية القطبية يرجع إلى تنافس القوى الكبرى للحصول على تأييد الوحدات الأقل قوة، وهذا مايزيد من قدراتها التساومية وبالتالي يوسع لديها هامش الحركة والمناورة[1].

-بما أن الجزائر من الدول المتوسطة من حيث الحجم والإمكانيات بصفة عامة فإن بنيان النسق الدولي يترك آثاره على السياسة الخارجية الجزائرية بشكل متفاوت، وذلك حسب طبيعته، فإذا كان النسق الدولي

[1]–محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص277.

مبنيا على الثنائية القطبية فإنه يعطي لها هامشا أكبر للحركة والمناورة، بينما يتقلص هذا الهامش إذا كان النسق الدولي مبنيا على الأحادية القطبية، وهذا ما يفسر كذلك قدرة الجزائر في ظل نظام القطبية الثنائية على الحركة والمناورة، وهو ما يفسر الحركية التي عرفتها السياسة الخارجية الجزائرية في دعم حركات التحرر ماديا ودبلوماسيا، وزاد هامش الحركة والمناورة لديها تناغم موقف الإتحاد السوفياتي الداعم لحركات التحرر بإعتبارها وسيلة من وسائل محاربة الإمبريالية، ولهذا فإن السياسة الخارجية الجزائرية وصلت إلى حد الرواج في العالم الثالث سواء من خلال الوقوف إلى جانب حركات التحرر أو الدفاع عن المصالح الإقتصادية لدول العالم الثالث، لكن تراجع قدرات الإتحاد السوفياتي أدى إلى إعادة صياغة بنيان النسق الدولي، وفق نظام أحادي القطبية وأدى إلى تقلص هامش الحركة الذي كانت تتمتع به الجزائر، وذلك أن القطب المهيمن لا يترك هامشا أكبر للدول المتوسطة والصغيرة للحركة والمناورة، وهذا ما جعل السياسة الخارجية الجزائرية تنكمش نظرا للوضعية الدولية الصعبة، على غرار ما أقرته حرب الخليج سنتي 1990-1991، وهو ما إنعكس على دعمها لحركات التحرر، بحيث قللت من حدة مواقفها حيال الصحراء الغربية، كما أن دعمها للمقاومة الفلسطينية أصبح غير وارد لا دبلوماسيا ولا ماديا[1].

-إذن النسق الدولي محدد هام من محددات السياسة الخارجية الجزائرية حيث يوفر لها هامش الحركة حسب طبيعته.

[1]-علي تابلينا،"سياسة الجزائر الخارجية والنظام العالمي الجديد"(المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والاعلامية) العدد02،(2002،2003)،ص 296،297.

المطلب الثالث: محددات جغرافية:

أ-الموقع الجغرافي: يعتبر الموقع الجغرافي عاملا حاسما في ضعف أو قوة الدولة، وقد ثبت بالملاحظة أن دولا صغيرة تركت بسبب أهمية موقعها آثارا في العلاقات الدولية تفوق الآثار التي تركتها دولا أكبر منها من حيث المساحة والموارد، وبالعكس فإن الدول التي لا تتمتع بمواقع ذات اهمية كان لها تأثير أقل من تلك التي تملك هذه المواقع، فهو يئثر على سياستها الخارجية من عدة نواحي بحيث يحدد إلى حد كبير المجال الحيوي المباشر لسياسة الدولة الخارجية، فالدولة توجه سياستها الخارجية غلى المنطقة الجغرافية التي تقع في إطارها، كما أن موقع الدولة في تلك المنطقة يؤثر على سياستها الخارجية من خلال تحديد هوية الدولة ونوعية التهديدات الخارجية المباشرة[1].

-وتحتل الجزائر موقعا متميزا في المنطقة العربية والإفريقية بحيث تقع في وسط شمال غرب القارة الإفريقية بين خطي غستراتيجي يتوسط القارات الأربع: إفريقيا، أوبا، آسيا، أمريكا، وتربط بين الضفة الشمالية والضفة الجنوبية لحوض المتوسط بإمتدادها الجغرافي من البحر الأبيض المتوسط شمال إلى عمق القارة الإفريقية، وتحدها سبع دول مجاورة، فهذا الموقع الوسط الذي تحتله يجعلها قريبة من كل القارات المذكورة مما يسهل تواصلها معها، كما أن إنفتاحها على البحر المتوسط وإمتدادها إلى عمق القارة الإفريقية يجعلها همزة وصل بين إفريقيا واوربا، وتتوفر الجزائر أيضا على واجهة بحرية بمسافة 1200كلم من الشرق إلى الغرب على البحر الأبيض المتوسط الذي يعتبر الممر الأساسي للسفن والبواخر من وإلى مختلف المناطق مما يعطيها هامش معتبر للمساهمة في التجارة الدولية.

[1]-مبروك غضبان، المدخل للعلاقات الدولية،(عنابة: دار العلوم، 2007)، ص273.

ب–المساحة والتضاريس:

–إن إتساع المساحة الجغرافية يوفر للدولة عمقا إستراتيجيا للدفاع أمام الغزو الخارجي، والجزائر تحتل المرتبة العاشرة بين دول العالم من حيث المساحة والأولى في إفريقيا، والثانية في العالم العربي، وتقدر مساحة الجزائر بـــ(2.381.741 كلم ^{2}) أي 12/1 من مساحة القارة الإفريقية التي تبلغ(30.000.244كلم^2)[1] وهذا ما أعطى لها عمقا إستراتيجيا متميزا، ففي العصور القديمة لم يتمكن الغزاة من الرومان والوندال والبزنطيين من إحتلال كل التراب الوطني، وعلى الرغم من تطور الأسلحة في القرن الماضي فقد تطلب إحتلال القسم الشمالي من الجزائر حوالي 18عاما، وإستمرت المقاومة الموزعة على مختلف مناطق البلاد حوالي قرنا من الزمن.

–كما أن التضاريس الجغرافية للدولة تؤثر في مركزها الدولي، وفي نوعية التهديدات الخارجية التي يمكن أن توجه إليها، فمن الصعب على القوى الخارجية أن تبسط سيطرتها على الدول ذات التضاريس الجبلية الوعرة، فقد كان أحد عناصر عدم قدرة الدولة العثمانية على بسط سيطرتها على الدولة العضوية الفارسية.

–والجزائر كذلك تتمتع بسلاسل جبلية تمتد من الشرق إلى الغرب وهي تحتوي على تضاريس صعبة جدا، مما شكل منها ملاذا آمنا للثوار في الحرب التحريرية الجزائرية.

---

[1]–محمد العربي ولد خليفة، اشعاع الثورة الجزائرية وابعادها الجيوسياسية، الدبلوماسية الجزائرية من1830–1962،ط2،(الجزائر، وزارة المجاهدين 2007)، ص28.

المبحث الثاني: مبادئ وسمات السياسة الخارجية الجزائرية:

–تبنت الجزائر العديد من المبادئ في سياسيتها الخارجية وتعتبر هذه المبادئ متبناة في معظم المنظمات الإقليمية والدولية كالأمم المتحدة. والجامعة العربية، وهي المبادئ التي تقوم على علاقات حسن الجوار، كما إتسمت السياسة الخارجية الجزائرية بالعديد من السمات ظلت لصيقة بها سواء كانت أثناء الثورة التحريرية أو بعد الإستقلال، وأصبحت هذه السمات والمبادئ تفسر العديد من سلوكيات الجزائر إزاء العالم الخارجي.

المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية:

–تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من المبادئ وهي كما يلي:

أول: ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار:

إذا كانت الجزائر ترى مبدأ التمسك بالحدود الموروثة عن الاستعمار هو استمرار كمبادئ ثورتها، فإنها تجد في ضبط هذه الحدود وترسيمها ضمانة كبرى لتدعيم مبادئ حسن الجوار الإيجابي، ولذلك سعت إلى ترسيم وضبط المغرب أياما بعد الاستقلال [1]، ووفق اتفاقية"إفران" 1969/01/15، واتفاقية تلمسان في 1970/05/27، ثم معاهدة الرباط في 1972/06/15، بعده الاتفاقيات التي عالجت مشكل الحدود بين الجزائر والمغرب، إلتفتت الجزائر إلى كل جيرانها من أجل ترسيم حدودها معهم، فتم التوقيع على اتفاقية مع تونس يوم 1970/01/06 وتم التوقيع على اتفاقية أخرى يوم 1983/05/19، كما تم التوقيع مع موريتانيا يوم 1983/12/13، ومع مالي في 1983/05/08.

واتفاقية أخرى مع النيجر يوم 1983/01/05، أما الحدود الليبية الجزائرية فكانت مضبوطة بموجب الاتفاق الليبي الفرنسي لسنة 1956.

---

[1]–محمد قحالي، ضبط الحدود الاقليمية للدول، مبدا حسن الجوار، الحالة الجزائرية التونسية(رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، 19990)، ص302.

-كان هذا السعي الحثيث للجزائر لضبط حدودها وتعيينها مع الجيران من أجل ضمان الصورة الايجابية لتطبيق مبادئ حسن الجوار، لأنه بترسيم الحدود مع هذه الدول يتم القضاء على كل أسباب النزاع حولها بحيث يتحول إلى عامل من عوامل السلم عن طريق إعطاء دفع قوي لاحترام وصيانة قداسة الحدود، وحسب "فاتيل VATTEL" فإن"أي مساس أو اغتصاب لإقليم الغير يعتبر عدوانا وظلما، ومن أجل تحاشي الوقوع في ذلك والابتعاد على كل مسألة سوء تفاهم، فإنه يجب أن نرسم بوضوح وبدقة الحدود الإقليمية".

وبذلك تصبح منطقة اتصال وتفاعل لتحقيق التعاون من خلالها[1].

ثانيا: مبدأ التعاون بين الدول المجاورة:

هذا المبدأ تم إعطاؤه أهمية إلى جانب المبدأ الاول لتفعيل صورة مبادئ حسن الجوار الايجابي في التصور الجزائري ويقوم وفقا لها التصور على بعث تعاون ثنائي أو جهوي لصالح أطرافه ويتم بعثه عبر الحدود عن طريق التشاور قصد تدعيم وتنمية علاقات الجوار بين المجموعات المحلية أو السلطات الإقليمية التابعة لدولتين متجاورتين أو أكثر، ويشمل كذلك إبرام معاهدات واتفاقيات ضرورية لهذا الغرض، ويمارس التعاون الحدودي في إطار اختصاصات هذه الجماعات أو السلطات الإقليمية كما يحددها القانون الذي يحكم هذا التعاون والقانون الداخلي للدول، وتطبيقا لهذا المبدأ وفق هذا التصور فإن الجزائر وقعت اتفاقيات الإيخاء والتعاون وحسن الجوار مع كل الدول المجاورة ما عدا المغرب مع نهاية الستينات، لكن أبرز مظاهر هذا التعاون كانت بين الجزائر وتونس، حيث تركزت جهود البلدين على تنمية الوحدات الصناعية المتواجدة في المناطق الحدودية للبلدين، مع إنجاز مشاريع أخرى صناعية في إطار مخطط تنمية هذه المناطق، كانت هذه المشاريع إقتداء بالمشاريع التكاملية للدول الأوربية التي كانت لها نتائج باهرة فيما بعد، وقد أثمرت جهود التعاون عبر الحدود إنجازات هامة في إطار عمل اللجنة المختلطة الجزائرية التونسية الكبرى ولجنتها الفرعية المكلفة بتنمية المناطق

[1]-محمد قجالي، نفس المرجع، ص304.

الحدودية، ففي ميدان الطاقة تم إنجاز خط توزيع الغاز الجزائري إلى تونس، ومد هذا المشروع ليشمل مستقبلا المناطق الغربية من الجماهيرية الليبية عبر تونس، وفي الميدان الصناعي تم إنشاء تشع شركات جزائرية تونسية ذات الإقتصاد المختلط، وفي الميدان التجاري والمالي تمت عدة إنجازات أهمها إنشاء بنك التعاون للمغرب العربي والأعضاء الجمركي لكل المنتوجات الوطنية في الإتجاهين.[1]

ثالثا: مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها:

–يستمد هذا المبدأ من نضال الجزائر الطويل ضد الإستعمار في سبيل الحصول على حق تقرير مصيرها قبيل وأثناء الثورة التحريرية وترسخ هذا المبدأ لدى جبهة التحرير الوطني حيث كانت تعتبر حق الشعوب في تقرير مصيرها من المبادئ التي لا يجب التفريط فيها ولذلك أصبحت الجزائر البلد المتضامن دون شروط من حركات التحرر[2]، وتقرر المادة 92 من الباب الأول في الفصل السابع من الدستور الجزائري هذا الحق حيث جاء فيمايلي:"يشكل الكفاح ضد الإستعمار والإمبريالية والتمييز العنصري محور أساسيا للثورة، ويشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في كفاحها من اجل تحررها السياسي والإقتصادي، ومن أجل حقها في تقرير المصير والإستقلال بعدا أساسيا للسياسة الوطنية كالمفوضات

ومارست الجزائر هذا االمبدأ مع موريتانيا عندما أراد المغرب إحتواءها كما مارسته مع تونس ضد التحرشات الأجنبية عليها، وهو ما تمارسه اليوم مع الشعب الصحراوي في تقرير مصيره بدون غض النظر عن دور الجزائر وحجم تأييدها للقضية الفلسطينية.

---

[1]–محمد قجالي، نفس المرجع، ص307.

[2] -Khalfa ,Mameri,pèlerinage aux source de la politique extérieur de l’Algerie,’’Revue algérienne des internationales (1986) P :16.

رابعا: مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية:

–جاء في المبدأ الأول من ميثاق الأمم المتحدة صندوق إمتناع الدول عن إستعمال القوة أو التهديد بها في علاقتها الدولية، كما جاء في المبدأ الثاني منه ضرورة فض النزاعات الدولية بالوسائل السلمية كالمفاوضات والتحقيق والوساطة والتحكيم والتوفيق والتسوية القضائية من أجل الحفاظ على السلم والأمن.

–وفقا للمبدأ الأول فإن كثافة العلاقة التي تربط الدول المجاورة فيما بينما تولد لاشك مشاكل ونزاعات فيما بينها، فعلاقات حسن الجوار لا تفي خلو علاقات الدول المجاورة من المشاكل والنزاعات. ووجودها لا يفي إنتهاء علاقات حسن الجوار، لكن إستعمال القوة لحل هذه المشاكل أو التهديد بإستعمالها يفي أن النزاع عميق بين الدولتين المتجاورتين وأن إرادة حل النزاع سلميا غير موجود أو على الأقل توجد لطرف واحد فقط.

ولذلك فإن مبدأ الإمتناع عن إستعمال القوة أو التهديد بها له دور مهم في تجميد النزاعات بين دول الجوار، ويحول دون حدوث صدامات مسلحة فيما بينها [1]، فكلما وجدت علاقات حسن الجوار ثم حدث نزاع بين هذه الدول لم يؤد إلى إستعمال القوة أو التهديد بها وفقا للمبدأ الثاني فإن بروز أي نزاع بين هذه الدول يوجب الإحتكام إلى الطرق السلمية لتسوية واللجوء إلى المنظمات الإقليمية والدولية.

خامسا: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

–نص ميثاق الأمم المتحدة في المادة 02 و07 على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهو ما نصت عليه العديد من مواثيق المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية.

وتعتبر الجزائر من ضمن الدول الملتزمة والداعمة لمبادئ الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها، وإنطلاقا من أن الدول يمكن أن تؤثر وتتأثر بما يجري حولها خصوصا إذا كانت الأنظمة الإقتصادية

---

[1]–بلقاسم لحلوح، دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة(رسالة ماجستير في القانون الجنائي الدولي، قسم القانون العام، جامعة البليدة، 2004) ص55.

والسياسية والإجتماعية فيها غير متجانسة، ولهذا فإن التقيد بهذا المبدأ بغرض الإحترام المتبادل للأنظمة السياسية، الإقتصادية والإجتماعية في الدول، وعدم التدخل فيما يجري فيها، وفي حال الإخلاء بذلك فإنه يؤدي إلى دوامة من النزاعات التي لا تنتهي، ويخلق معضلات متشابكة بين التدخل في الشؤون الداخلية، وحق الدفاع عن النفس.[1]

المطلب الثاني: سمات السياسة الخارجية الجزائرية:

-إتسمت السياسة الخرجية الجزائرية بالعديد من السمات طيلة مسارها سواء كانت تلك السمات موروثة عن العمل الثورة أو مستمدة من مسار الممارسة بعد الإستقلال، ومن هذه السمات يمكن ذكر، سيطرة العوامل الشخصية (الرئيس)، الطابع الأزموي في السياسة الخارجية ثم الحياد في مواقفها تجاه النزاعات مما أكسبها ثقة الأطراف المتنازعة المتعددة مثل إثيوبيا-إيريتريا/الصومال-إثيوبيا/العراق-إيران).

أ-العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية:

إتسمت السياسة الخارجية الجزائرية بسيطرة العوامل الشخصية فيها إلى حد ما، وذلك راجع لتجربتها في الممارسة بعد الإستقلال، حيث لوحظ سيطرة مؤسسة الرئاسة على حقل السياسة الخارجية تخطيطا وتنفيذا مند الإستقلال، وذلك جراء منح الدساتير الجزائرية سلطات واسعة للرئيس في تحديد وتوجيه السياسة الداخلية والخارجية للبلاد.

فدستور 1963 في مادته(58) منح لرئيس الجمهورية تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها وتسييرها وتنسيق السياسيتين الداخلية والخارجية للبلاد، وإستمر على منواله دستور 1976، الذي بموجبه يقرر الرئيس السياسة العامة للأمة، وقيادتها وتنفيذها، أما دسترو 1989، فنصت المادة(74) منه أن الرئيس يقرر السياسة

[1]-بلقاسم لحلوح، مرجع سابق، ص59.

الخارجية للأمة ويوجهها، وبذلك فإنه يعين سفراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج، وينهي مهامهم وتسلم أوراق إعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب وأوراق إنهاء مهامهم[1].

ونفس الشيء نلحظه في دستور 1996 من خلال ماعبرت عنه المادة(77)، وإذا كانت سيطرة رئاسة الجمهورية على صناعة القرار في السياسة الخارجية من الناحية الدستورية، فإنها تسيطر عليها كذلك من الناحية الفعلية، بإعتبار أن المؤسسة العسكرية احد الفواعل العامة في السياسة الداخلية، لكنها في صنع السياسة الخارجية ليست كذلك بحكم نقص خبرتها في الشؤون الخارجية والدبلوماسية، إلا فيما يتعلق بالقضايا التي تهدد الأمن القومي الجزائري[2].

-سيطرة الرئيس بهذا الشكل على صناعة القرار في السياسة الخارجية الجزائرية يعني سيطرة العوامل الشخصية عليها، وهذا يطرح مشكل الإستمرار والتغيير في السياسة الخارجية الجزائرية جراء تغير الرؤساء، فتغير صناع القرار من المحتمل أن تؤدي إلى تغيير السياسة الخارجية بشكل ثانوي، ويرجع ذلك إلى الإهتمام بالسياسة الخارجية لذى صانع القرار، حيث أن الإهتمام المتزايد لصانع القرار بمسائل الشؤون الخارجية يعمل على تعظيم دوره فيها، ويجعله يضطلع بجميع المهام أو الصلاحيات في هذا المجال، وبالتالي يقلل التفويض وتختلف درجة الإهتمام هذه بإختلاف صناع القرار وكذا إختلاف الحاجة أو الداعي إلى ذلك، وبالتالي فإن إختلاف درجة الإهتمام بالسياسة الخارجية لدى صناع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية يجعل سلوكها الخارجي يتقدم أحيانا ويتراجع أحيانا أخرى حسب إهتمام رؤسائها.

---

[1]-عديلة محمد الطاهر، اهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية، 1999-2004(مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2005) ص ص 82 -84.

[2]-عديلة محمد الطاهر، نفس المرجع، ص92.

ب–الطابع الأزموي في السياسة الخارجية الجزائرية:

تتسم السياسة الخارجية الجزائرية بالنشاط المكثف في ظل الأزمات بينما يصيبها الجمود عندما تكون البلاد في مرحلة إستقرار، ومنذ البداية إتسمت بهذه السمة، فقد إنطلقت فعاليات النشاط الخارجي للجزائر في ظل أزمة الإستعمار التي كان يمر بها المجتمع الجزائري ومن ثم إنفجرت الثورة التحريرية، وجاء في ظلها نشاط قوي للدبلوماسية الجزائرية للتخلص من الأزمة الإستعمارية التي تعاني منها المجتمع الجزائري وإستمر هذا النشاط إلى غاية 19 يونيو 1965، وجراء هذا التحول دخلت الجزائر في عزلة، ومن ثم كان لزاما على الجزائر أن تنشط في الخارج بشكل مكثف لإعادة كسب الشرعية من جديد، ومع تنفيذ التأميمات تكون قد دخلت الجزائر في أزمة عميقة مع المغرب، حيث وظفت كل طاقاتها للتخلص من العزلة التي فرضت عليها،وبفضل نشاطها الكثيف وعقد العديد من المؤتمرات الدولية على ترابها مثل مؤتمر الـــ 77 سنة 1967، ومؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الإفريقية تمكنت الجزائر من إسترجاع مكانتها على مستوى العالم الثالث، بل أصبحت مدرسة لدى الدول المصدرة من المواد الأولية وسيدة العالم الثالث وصانعة قراراته، كما كانت تصورها العديد من الدوائر الإعلامية في العالم الثالث، وكسبت سمعة أدبية وطيبة واسعة على مستوى الأصدقاء والمنافسين الكبار، وإحترام من قبل الأعداء، وإرتياح واسع في الداخل لكن موقفها من تفجر النزاع في الصحراء الغربية قد أعاد وضع الجزائر إلى نقطة الصغر، وعادت إلى عزلة شديدة حيث تم استغلال هذه الأزمة لمحاصرة الجزائر، وكانت تلك مرحلة صعبة عاشتها الجزائر، لتعود من جديد إلى نشاط مكثف من أجل جلب الدعم للقضية الصحراوية على إعتبار أنها قضية تقرير المصير [1]، وإستطاعت في النهاية تغيير العديد من المواقف لبعض الدول المحافظة مثل: تونس، مصر، نيجيريا، موريتانيا، التي لعبت دورا فاصلا في انضمام الجمهورية العربية الصحراوية إلى منظمة الوحدة الافريقية سنة 1982.

[1]–محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية، وصراع القوى في القرن الإفريقي، وإدارة الحرب الاثيوبية–الايرتيرية(بيروت: دار الجبل للنشر والطباعة والتوزيع، 2004)، ص31.

-إلا أن دخول الجزائر في أزمة داخلية أدى إلى تراجع نشاطها الدبلوماسي بالإضافة إلى الحصار المفروض عليها، بسبب الهمجية لشرسة التي تعرض لها جراء طريقة إدارته للأزمة، بحيث سيطر الجمود على نشاط السياسة الخارجية الجزائرية، حتى وصل إلى حالة التقوقع على النفس، ومع بداية إنفراج الأزمة ومجيء"بوتفليقة" بدأ يعود نشاط السياسة الخارجية من جديد وبدأت الجزائر تعود إلى الساحة الدولية شيئا فشيئا. وبعد رئاسة الجزائر لمنظمة الوحدة الإفريقية، ثم القيام بوساطة لحل النزاع في القرن الإفريقي بين(أثيوبيا وإيرتيريا)، وبعث مشروع الشراكة مع إفريقيا، تكون الجزائر قد سجلت عودة إلى الساحة الدولية والإفريقية.

-وهي الآن تدخل مرحلة الركود لنشاطها الدبلوماسي جراء الإستقرار الداخلي، لأن الطابع الأزموي أصبح سمة لصيقة بالسياسة الخارجية الجزائرية.

ج-طابع الحياد في السياسة الخارجية الجزائرية:

-ورثت جبهة التحرير الوطني الثورية في نشاطها الخارجي طابع الحياد الذي إتسمت به العلاقات الخارجية للحركة الوطنية إزاء الأحداث التي عاشتها، فقد لزم معظم رواد الحركة الوطنية الحياد من أحداث الحرب العالمية الثانية، و لم تتدخل فيها و لم تقف إلى جانب أحد ضد الآخر كما إلتزمت الحياد تجاه ما كان يجري على الساحة الإفريقية والعربية [1]، وكما بعثت جبهة التحرير نشاطها الخارجي بحيث لم تتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، و لم تخض في الخلافات العربية-العربية، كما إلتزمت الحذر من سياسة التحالفات التي أقامتها الدول العربية مع القوى الأجنبية مما أكسبها التقرير والاحترام في الأوساط العربية.

-بعد الاستقلال بقيت الجزائر تحافظ على سياستها الخارجية على طابع الحياد حيال كل النزاعات والأزمات الدولية، ما لم يتعلق ذلك بحركة تحرر، وهذا ما أكسبها هيبة وسمعة أدبية طيبة في العالم، وجعل وساطتها تقبل من قبل أطراف النزاع، الذين قدمت وساطتها بينهم، فقد عرضت الجزائر وساطتها لحل نزاعات

[1]-عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 (بيروت، دار الغرب الاسلامي، 1997)، ص304.

وخلافات عربية، وقبلت هذه الوساطة وتوجت بحل الخلافات والتراعات بين كل من ليبيا وتونس، وبين مصر وليبيا، وبين الفصائل الفلسطينية.

– وإذا كانت التراعات التي تظهر بين الدول العربية ودول الجوار الأخرى تؤدي إلى وقوف معظم الدول العربية وراء الطرف العربي ضد الطرف الآخر، فإن الجزائر تتسم سياستها الخارجية بالحياد، حتى وإن تعلق الأمر بالتراعات التي يكون أحد أطرافها عربيا، مثل: التراع بين العراق وإيران، فإذا كانت معظم الدول العربية وقفت وراء العراق ودعمته بالمال والسلاح ضد إيران، فإن الجزائر ظلت على الحياد تعرض وساطتها لحل التراع في القرن الإفريقي بين إثيوبيا وإريتريا[1].

–إذن فسمة الحياد ظلت لصيقة بالسياسة الخارجية الجزائرية قبل وبعد الاستقلال.

*تعتبر هذه هي السمات البارزة في السياسة الخارجية الجزائرية إضافة إلى ما ذكر سلفا عن مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، التي تمثل تمسك الجزائر بمبادئ عالمية في سياستها الخارجية.

[1]–محمد بوعشة، مرجع سابق، ص39.

المبحث الثالث: اسهامات "هواري بومدين" في السياسة الخارجية الجزائرية.

-لخص الروائي"الطاهر جاووت" هذه الشخصية اللغز بقوله: "يعتبر الرئيس هواري بومدين إحدى الشخصيات المهمة في تاريخ الجزائر، فهو مثل ماسينيسا والأمير عبد القادر شخصية مؤسسة ورمزية، فمن كلماته المفضلة لفظ"لا رجعة فيه"إستدعاه التاريخ لوضع أسس أمة جديدة، فأظهر الفاعلية والقدرة فلم يتردد في القضاء على المعارضين لمشروعه وقد فعل ذلك في صالح الأمة[1].

المطلب الأول: التعريف بشخصية هواري بومدين:

-الميلاد والنشئية الاجتماعية:

-ولد"محمد بن الحاج إبراهيم بوخروبة"، وأمه"تونس بوهزيلة" في يوم 23 أوت 1932، إبن فلاح بسيط من عائلة كبيرة العدد ومتواضعة الحال تنتمي إلى عرش بني فوغال التي نزحت من ولاية جيجل عند بداية الإحتلال الفرنسي.

ولد محمد بوخروبة في بني عدي (العرعرة) مقابل جبل دباغ، بلدية مجاز عمار على بعد بضعة كيلومترات غرب مدينة قالمة، وسجل في سجلات الميلاد ببلدية"عين إحساينية"، في صغره كان والده يحبه كثيرا، ورغم ظروفه المادية الصعبة قرر تعليمه ولهذا دخل المدرسة القرآنية في القرية التي ولد فيها، وكان عمره آنذاك 4سنوات، وعندما بلغ سن السادسة دخل مدرسة ألمابير سنة1938. في مدينة قالمة.

-كان والده يقيم في"بني عدي" ولهذا أوكل أمره إلى عائلة"بني إسماعيل" وذلك مقابل الفحم اوالقمح او الحطب، وهي الأشياء التي كان يحتاجها سكان المدن في ذلك الوقت.

-بعد ثماني سنوات من الدراسة"بقالمة" عاد إلى قريته في"بني عدي" وطيلة هذه السنوات كان بومدين مشغول البال، فقد كان يدرس في المدرسة الفرنسية، وفي نفس الوقت يلازم الكتاب من طلوع الفجر إلى

---

[1]-حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية(الجزائر: دار المعرفة، 2001) ص233.

الساعة السابعة والنصف صباحا، ثم يذهب في الساعة الثامنة إلى المدرسة الفرنسية إلى غاية الساعة الرابعة، وبعدها يتوجه إلى الكتاب مجددا.

-في سنة 1948، ختم القرآن الكريم، وأصبح يدرس أبناء قريته، القرآن الكريم واللغة العربية، وفي سنة 1949، ترك"محمد بوخروبة" أهله مجددا، وتوجه الى المدرسة الكتانية في مدينة قسنطينة الواقعة في الشرق الجزائري[1].

***الفرار من خدمة الجيش الفرنسي إلى تونس:**

-كانت السلطات الفرنسية تعتبر الجزائريين فرنسيين وتفرض عليهم الإلتحاق بالثكنات الفرنسية عند بلوغهم سن الثامنة عشرة، تم إستدعاؤه للإلتحاق بالجيش الفرنسي، لكنه كان مؤمنا في قرارة نفسه بأنه لا يمكن الإلتحاق بجيش العدو، فقرر السفر برا بإتجاه تونس.

***رحلته الى الأزهر:**

-من تونس توجه"بومدين" إلى مصر عبر الأراضي الليبية، إلتحق وصديقه بن شيروف بجامع الأزهر الشريف حيث درس هناك وتفوق في دراسته، وقسم وقته بين الدراسة والنضال السياسي، حيث كان منخرطا في"حزب الشعب الجزائري"، كما كان يعمل ضمن مكتب المغرب العربي الكبير سنة 1950، وهذا المكتب أسسه زعماء جزائريون ومغاربة وتونسيون تعاهدوا فيما بينهم على محاربة فرنسا، وأن لا يضعوا السلاح حتى تحرير الشمال الإفريقي، ومن مؤسسي هذا المكتب: علال الفاسي من المغرب، صالح بن يوسف من تونس، بن بلة وآيت أحمد من الجزائر، وكان هذا المكتب يهيكل طلبة المغرب العربي، الذين يدرسون في الخارج[2].

---

[1] -http://www.el.shazly.com.

[2] -عبد الحميد عوادي، القاعدة الشرقية،(الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر، 1993)، ص140.

***إندلاع ثورة التحرير:**

-كان بوصوف مع العربي بن مهيدي يرأسان الولاية الخامسة، وفي سنة 1956، غادر العربي بن مهيدي قيادة الولاية لينضم إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وفي سبتمبر 1957 غادر بوصوف التراب الجزائري، تولى"بومدين" قيادة الولاية الخامسة.

-مع إندلاع الثورة التحريرية، إنضم إلى جيش التحرير الوطني في المنطقة الغربية، وتطورت حياته العسكرية كالتالي:

1956: أشرف على تدريب وتشكيل خلايا عسكرية، وقد تلقي في مصر التدريب حيث اختير هو وعدد من رفاقه المهمة حمل الأسلحة.

1957: أصبح منذ هذه السنة مشهورا بإسمه العسكري""هواري بومدين"" تاركا إسمه الأصلي"محمد ابراهيم بوخروبة" وتولى مسؤولية الولاية الخامسة.

1958: أصبح قائدا الأركان الغربية.

1960: أشرف على تنظيم جبهة التحرير الوطني عسكريا ليصبح قائد الأركان.

1962: وزيرا للدفاع في حكومة الاستقلال.

1963: نائب رئيس المجلس الثوري.

-كمسؤول عسكري بهذا الرصيد العلمي جعله يحتل موقعا متقدما في جيش التحرير الوطني، وتدرج في رتب الجيش إلى أن أصبح قائدا للمنطقة الغرب الجزائري، تولى قيادة وهران سنة 1957 إلى سنة 1960 ثم تولى رئاسة الأركان من 1960 حتى الإستقلال سنة 1962، وعين بعد الإستقلال وزيرا للدفاع، ثم نائبا لرئيس مجلس الوزراء سنة 1963 دون أن يتخلى عن منصبه كوزيرا للدفاع.

***حكمه:**

-تولى"هواري بومدين" الحكم في الجزائر عن طريق إنقلاب عسكري على الرئيس أحمد بن بلة، من 19 جوان 1965 إلأى حين وفاته في ديسمبر 1978[1].

***سياسته الداخلية:**

-بعد تولي هواري بومدين زمام الأمور، شرع في تقوية الدولة على المستوى الداخلي، وكانت امامه ثلاث تحديات وهي الزراعة والصناعة والثقافة فعلى مستوى الزراعة قام بومدين بتوزيع آلاف الهكتارات على الفلاحين الذين كان قد وفر لهم المساكن من خلال مشروع ألف قرية سكنية للفلاحين واجهز على معظم البيوت القصديرية والأكواخ التي كان يقطنها الفلاحون، وأمدهم بكل الوسائل والإمكانات التي كانوا يحتاجون إليها، وفد خضعت ثورة بمودبن الزراعية إلى إستراتيجية دقيقة بدأت بالحفاظ على الأراضي الزراعية المتوفرة وذلك بوقف التصحر، وإقامة حواجز كثيفة من الأشجار أهمها السد الأخضر، للفصل بين المناطق الصحراوية والمناطق الصالحة للزراعة.

-وعلى صعيد الصناعات الثقيلة قام بومدين بإنشاء مئات المصانع الثقيلة والتي كان خبراء من دول الكتلة الإشتراكية والغرب يسلهمون في بنائها، ومن القطاعات التي خطيت بإهتمامه قطاع الطاقة.

ومعروف أم فرنسا كانت تحتكر إنتاج النفط الجزائري وتسويقه إلى أن قام هواري بومدين بتأميمه، الأمر الذي إنتهى بتوتير العلاقات الفرنسية، الجزائرية، وقد أدى تأميم المحروقات في الجزائر إلى توفير سيولة نادرة للجزائر ساهمت في دعم بقية القطاعات الصناعية والزراعية وفي سنة 1972 كان هواري بومدين يقول أن الجزائر ستخرج بشكل كامل من دائرة التخلف وستصبح يابان الوطن العربي.

---

[1]-ليلة القبض على الرئيس بن بلة، الشروق اون لاين، 25 اوت 2014.
http:// www.echoroukonline.com

***الإصلاح السياسي:**

-وبالتوا زي مع سياسته التنمية قام"بومدين" بوضع ركائز الدولة الجزائرية وذلك من خلال وضع دستور وميثاق للدولة، وساهمن القواعد الجماهيرية، في إثراء الدستور والميثاق ما يمكن أن يقال عنهما أنهما ساهما في وضع ركائز لقيام الدولة الجزائرية الحديثة.

***وفاته:**

-توفي"هواري بومدين"، في صباح الأربعاء 27 ديسمبر 1978 في الساعة الثالثة وثلاثين دقيقة فجرا، إثر إصابته بمرض إستعصى علاجه، وقل شبيهه.

المطلب الثاني: دور هواري بومدين في السياسة الخارجية الجزائرية:

-أعتبرت علاقة الجزائر بكل الدول وخصوصا دول المحور الإشتراكي في عهد"هواري بومدين" حسنة للغاية عدا العلقة بفرنسا خاصة بعد تأميم البترول، الذي أعتبر مثالا لباقي الدول المنتجة تتحدى به العالم الرأسمالي، وبعد المؤتمر الأفروآسيوي في 03 سبتمبر 1973 أصبح"هواري بومدين" يستقبل في دول العالم الثالث كزعيم وقائد واثق من نفسه، وبمطابته بنظام دولي جديد أصبح يشكل تهديدا واضحا للدول المتقدمة.

-القضية الفلسطينية:

إن مواقف الرئيس الجزائري"هواري بومدين" كانت ثابتة إزاء القضايا العربية والإنسانية، وإيمانه الشديد والعميق بحق الشعوب في تقرير مصيرها، هي التي توجته بالحصول عام 1976 على ميدالية السلام التي منحتها إياه الأمم المتحدة عرفانا وتقديرا له على جهوده المتواصلة في الدفاع عن مبادئ السلم والعدالة في العالم ولاشيئ غير ذلك.

-وقد عرف"بومدين" بمقولته الشهيرة، وشعار الجزائريين حتى الآن"نحن مع فلسطين ظالمة أو مظلومة"، في قمة الرباط 1974 أكد على أن"...لا وصاية على الفلسطنيين، لا تفاوض، لا تطبيع ولاتعامل مع العدو"،

وكان من دعاة رفع التحدي ومقاومة الإستعمار والإمبرالية، وبجهود من الرئيس"هواري بومدين" تمكن ياسر عرفات من إلقاء خطابه الشهير في الأمم المتحدة عام 1976

حرب أكتوبر:

دارت حرب أكتوبر بين كل من مصر وسوريا بمشاركة عدة دول عربية من جهة، والكيان الصهيوني من جهة ، بدأت في أكتوبر 1976، الموافق لـــ10 رمضان 1393 بهجوم مفاجئ من قبل الجيش المصري والسوري على القوات الإسرائلية التي كانت مرابطة في سيناء وهضبة الجولان.

-وقد هدفت مصر وسورية الى استرداد شبه جزيرة سيناء والجولان التي سبق احتلتها"اسرائيل"، وإنتهت ىالحرب رسميا بتوقيع على إتفاقية فك الإشتباك في 31 ماي 1974، حيث وافقت إسرائيل على إعادة مدينة القنيطرة لسوريا، وضفة قناة السويس الشرقية لمصر مقابل إبعاد القوات المصرية و السورية من خط الهدنة وتأسيس قوة خاصة للأمم المتحدة لمراقبة تحقيق الإتفاقية.

-كشف الفريق سعد الدين شادلي، رئيس اركان حرب القوات المسلحة في تلك الفترة أن دور الجزائر كان أساسيا في حرب أكتوبر، وقد عاش بومدين ومعه كل الشعب الجزائري تلك الحرب فقد إنتصر هواري بومدين بالسادات مع بداية حرب أكتوبر وقال أنه يضع كل إمكانيات الجزائر تحت تصرف القيادة المصرية[1].

-وفي شهادات على العصر قال الرئيس الراحل"أنور السادات" إن جزءا كبيرا من الفضل في الإنتصار الذي حققته مصر في حرب أكتوبر يعود لرجلين إثنين هما"الملك فيصل بن عبد العزيز عاهل السعودية، والرئيس الجزائري"هواري بومدين".

-الدورة الإستثنائية للجبهة العامة من الأمم المتحدة حول المواد الأولية(تأميم البترول).

[1]-بعض من سيرة الراحل هواري بومدين، شبكة طموحنا، 22 أوت 2014
http://www.tomohna.com.

–"إن تسجيل عملية التنمية ضمنت جدلية النضال على المستوى الدولي والإعتماد على النفط ووسائله الخاصة على الصعيد الداخلي، إحدى المكونات الرئيسية للسبيل الوحيد الذي يفرض نفسه على الدول السائرة في طريق النمو..."[1].

-إنعقدت الدورة الإستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة حول المواد الأولية بطلب من الرئيس الجزائري"هواري بومدين" بحكم أن الجزائر رئيسة الحركة وذلك بعد 4أشهر من إنعقاده القمة الرابعة ففي 31 جانفي 1974 دعت الجزائر بإسم مجموعة عدم الإنحياز إلى عقد هذه الدورة لإعادة النظر في العلاقات بين دول الشمال والجنوب للدراسة، وقد حظيت هذه الدعوة بتأييد عدد كبير من الدول.

-إنطلقت أشغال هذه الدورة في 10 أفريل 1974ن وفيما ألح الرئيس"هواري بومدين" على ضرورة إصلاح العلاقات الدولية والنهوض بتنمية العالم الثالث مقترحا برنامجا يحتوي على 5نقاط:

1-تأميم العالم الثالث لثوراته الطبيعية.

2-حق الدول المنتجة مراقبة المواد الأولية، والدول الغنية المتحكمة في الأسواق.

3-بعث برنامج للتنمية المنسجمة والمتكاملة.

4-فسح المجال للدول النامية في التنمية الإقتصادية.

_5 الغاء أو التخفيف من تلك التكاليف التي تثقل كاهل العالم الثالث أي إقامة نظام تسوده العدالة في التبادل التجاري.

_ حركة عدم الانحياز:

_ انضمت الجزائر الى حركة عدم الانحياز مبكرا وذلك سنة 1961كعضو نشط في الحركة ، ثم عضو دائم سنة 1962. لفت الجزائر دورا بارزا في الحركة سبب نشاطاتها المناهضة للاستعمار، وانتهاجها المبكر

[1]-من خطاب الرئيس هواري بومدين خلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة أفريل 1974.

لسياسة عدم الانحياز، لذلك بعين الثورة الجزائرية الوحيدة من بين كل الحركات التحررية التى لم تلوث نورها بأي طابع ايديولوجي وهو ما أفشل الادعاءات والتهم التي أرادت فرنسا أن تلصقها بالجزائر وبالتالي تجر المنطقة إلى صراع الحرب الباردة كما حدث مع الحركات التحررية، وفي عهد الرئيس" تهدي نشاط الجزائر المؤيد للشعوب المستضعفة إلى إعلان حرب على الاحتكارالدولي لاقتصاد العالم الثالث، وقد تجلي ذلك طيلة رئاستها للقمة الرابعة (1973_1976)المنعقدة في 5-9 سبتمبر1973

-حضر المؤتمر رؤساء دول وحكومات أو ممثلو 76 دولة و 14 حركة تحرير، خرج المؤتمر بقرارات سياسية هامة منها:

-ضرورة تحقيق الأماني المشروعة للشعوب العالمية.

-إدانة سياسة إسرائيل التوسعية.

-التشديد على إقامة مناطق سلام وتعاون دولي في مختلف جهات العالم على أساس ميثاق هيئة الأمم المتحدة.

*وبالنسبة للبيان الإقتصادي فقد تضمن عدة توصيات كان أهمها مراقبة نشاطات الشركات المتعددة الجنسيات والتصرف بكل عن مصالح الدول المنتجة للمواد الأولية.

*كما إتفق المؤتمرون على إنشاء لجنة متابعة تضم وزراء خارجية 17 دولة، مهمتها متابعة وتنفيذ قرارات القمة، بدات هذه اللجنة اعمالها سنة 1974.

خاتمـــــة :

يتضح من خلال الدراسة أن هناك مجموعة من العوامل والمتغيرات الموضوعية والذاتية التي تحيط بالقائد السياسي ومن بنها النظام السياسي والاقتصادي للدولة والأحزاب السياسة والجماعات الضاغطة والرأي العام والنظام الدولي الذي تتفاعل فيه الدولة والأزمة الدولية، وأيضا الخصائص الشخصية والأيديولوجية للقائد والنظام القيامي والعقيدي له في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، إلا أن أهمية هذه العوامل تختلف من قرار لأخر ومن نظام سياسي لأخر، ففي الأنظمة الديمقراطية تتيح مجالا لعمل الأجهزة الرسمية والمشاركة السياسية وهذا الأمر يوسع من نطاق المداولات والمشاورات التي تجري بشأن موضوعات القرارات الخارجية، علي خلاق الأنظمة الشمولية والمركزية التي تحصر العملية السياسة في أضيق الحدود.

ـــ ولقد استنتجنا أن الجزائر في مرحلة ما أعتبرت كنموذج واقعي لتأثير القيادة السياسية علي السياسة الخارجية، وأن القائد السياسي والكاريزمي في الجزائر والمتمثل آنذاك في شخص"هواري بومدين" الذي كان يتحكم في زمام الأمور ومن بينها عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية.

ـــ وقد برزت شخصية الرئيس "هواري بومدين" البراغماتية والكريزمية. في مجال السياسة الخارجية في عدة مواقف دولية، وأبرزها القضية الفلسطينية وتأميم البترول وغيرها من الموافق الأخرى التي ذكرت سلفا في الفصل الأخير.

ـــ ولعل أبرز حدث يذكر حول تأثير هذا الرجل على السياسة الخارجية هو الحدث الشهير في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ـ فان هذا الموضوع لا يقدم وعودا بالرفاهية والحياة نحو الأفضل"كما كان"بل ربما أصبح الواقع يتطلب تكاتف الجهود والمخاطرة من أجل تحقيق ذلك، ويقتضي منا الواقع من أن نشير ونبحث ونتساءل عن امكانية وجود القائد المتمكن من دفع السفينة إلي بر الأمان والسلام.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1_ الأسود، صادق، **علم الاجتماع السياسي**،(بغداد: دار الحكمة للطباعة والنشر، 1991)،

2_ الحمداني، يقحطان أحمد سليمان، **النظرية السياسية**،(عمان: دار المحاد للنشر والتوزيع،2003)،

3_ الرمضاني، مازن، **السياسة الخارجية: دراسة نظرية**.(جامعة بغداد، كلية العلوم السياسة،1991)،

4- العبلالي، عبد المجيد، **قانون العلاقات الدولية**، (تونس: دار أقواس للنشر،1994).

5- النعيمي، أحمد نوري، **السياسة الخارجية**،(عمان: دار وزهرات للنشر والتوزيع،2009).

6-الكفارنة ،أحمد، **التجربة الديمقراطية الأردنية**،(عمان: دار قنديل للنشر،2008).

7 – بدوي، محمد طه، **مدخل إلى العلاقات الدولية**،(بيروت دار النهضة العربية،1972).

8- بدوي، محمد طه وآخرون، **العلاقات السياسة الدولية**،(الإسكندرية: المكبة المصرة، 2003).

9- بدوي، محمد طه، مرسلي،ليلى أمين،**مبادئ العلوم السياسة**،(الاسكندرية الجامعية، 1998).

10- بسيونى، حمادة، **درو سائل الاتصال في صنع القرار السياسي** ،(بيروت: مركز دارسات الوحدة العربية، 1994).

11- بوحوش، عمار، **التاريخ السياسي الجزائري، من البدابة ولغاية 1962**،(بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997).

12- بوشارب، عبد السلام، **الإفادة في اختيار القادة**،(الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد،1995).

13- بوعشة، محمد، **الدبلوماسية الجزائرية، وصراع القوى في القرن الإفريقي** ، وإدارة الحرب الاثيوبية الايرتيرية،(بيروت: دار الجبل للنشر والطباعة، والتوزيع، 2004).

14- حتي، ناصيف يوسف، **النظرية في العلاقات الدولية** ،(بيروت : دار الكتاب العربي، 1985).

15- حسانين، سيد أبوكر، **طريق الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع** ،(القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية ،(ب،ت،ن،))

16- حسين، عدنان السيد، **نظرية العلاقات الدولية** ، الطبعة 1).(بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 2010،2003،1998).

17- خليل، خليل أحمد، **العرب والقادة**: بحث اجتماعي في معنى السلطة، الطبعة 1). (بيروت: دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، 1985).

18- دوروتي، جيمس وبالستغراف، **النظريات التضارب في العلاقات الدولية** ترجمة: وليد عبد الحي، (الكويت: كاظمة للنشر والتوزيع، 1985).

19- توفيق، سعد هي، **مبادئ العلاقات الدولية**، الطبعة2)(بغداد: دار وائل للنشر،2006

20- ربيع، حامد، **نظرية السياسة الخارجية**،(القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة،(د،ت،ن).

21- ربيع، حامد، من يحكم في تل أبيب: حول تحليل علاقة التماسك في النظام الإسرائيلي، ومتغيرات الحركة السياسة في الشرق الأوسط (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1975).

22- زهران، حامد عبد السلام، **على النفس الاجتماعي** ، الطبعة 4). (القاهرة: مطبعة دار العالم العربي، 1977).

23- سليم، محمد السيد، **تحليل السياسة الخارجية الطبعة** (2).(بيروت دار الخبل،2001)

24- سليم، محمد السيد، **تحليل السياسة الخارجية**،(القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسة، 1998).

25- شوقي، عبد المنجد، **مبادئ تنمية وتنظيم المجتمع**،(القاهرة: مطابع دار الكتاب العربي،(ب،ت،ن)).

26- عبد القادر، حميد، **فرحات عباس رجل الجمهورية**،(الجزائر: دار المعرفة، 2001).

27- عوادي، عبد الحميد، **القاعدة الشرفية**،(الجزائر: دار الهدي للطباعة والنشر،1993).

28- عودة، جهاد، النظام الدولي: **نظريات وإشكاليات**،(النمسا: دار الهدي للنشر والتوزيع،2005).

29- عوض، عباس محمود، **القيادة والشخصية**،(بيروت: دار النهضة العربية،1986).

30- غضبان، مبروك، **المدخل للعلاقات الدولية**،(عنابة: دار العلوم،2007).

31- صاغور، هشام، **السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه الجزائر** الطبعة (1)، (الإسكندرية: مكتبة الفاء القانونية، 2010).

32- محمد، فاضل زكي، **السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية**،(1975).

33- .مدل، مرسيل، **السياسة الخارجية**، الترجمة: خضر خضر، (بيروت: جرس يرس (ب، ت، ن،)).

34- مراح،مرسل، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، ترجمة: حسن نافعة،(القاهرة: دار المستقبل العربي،(ب،تـــ، ن،)).

35- معدل، إسماعيل، صبري، **العلاقات السياسة الدولية** : النظرية والواقع،(القاهرة: دار المستقبل العربية،(ب،ت،ن)

36- مقلد، إسماعيل صبري، **العلاقات السياسة الدولية**: دراسات في الأصول والنظريات،(الكويت: 1984).

1. 37- مصباح، زائد عبيد الله، **السياسة الخارجية**: (مالها: منشورات.....1994).

38- مهنا،محمد نصر، **على السياسة**، (القاهرة:دار غريب للطباعة والنشر،1997).

39- نعمة، كاظم هاشم، **الوجيز في الاستراتيجية**، (بغداد: شركة إياد للطباعة الفنية، 1997). 40- هلال، علي الدين، أمريكا والوحدة العربية: 1945- 1982(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989).

41- ولد خليفة، محمد العربي، **أشعاع الثورة الجزائرية وأبعادها الجيوسياسية** : الدبلوماسية الجزائرية 1962،الطبعة2)(الجزائر: وزارة المجاهدين، 2007).

المراجع باللغة الأجنبية:

- MemoriKhalfa ,pèlerinage aux source de la politique extérieur de L'Algerie ''Rérue olgérienne Dees internationales,1986.

الأطروحات والرسائل:

43- العايب، سليم، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي**، مذكرة معدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسة، جامعة بابنة(2010،2011).

44- دالع، وهيبة، **دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية** ، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائرية(2008،2009).

45- رابح، سمير عبد الله، بالجزائر **عملية صنع القرار وتطبيقاتها في الادراة العامة** ، أطروحة دكتوراه، في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر(2006،2007).

46- حمدوش، رياض، **تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الأوربي، بعد أحدث 11سبتمبر 2001**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسة والعلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة،(2011،2012).

47- قجالي، محمد، **ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار الحالة الجزائرية التونسية** رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في القانون الدولي، والعلاقات الدولية،)(1990،1991).

48- محمد الطاهر، عديله، **أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999،2004**، مذكرة ماجستير جامعة قسنطينة(2005،2006):

49- مطمر،محمد العيد، **الشخصية القيادة ودورها في تنمية المجتمع** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة دولة في علم الاجتماع جامعة باجي مختار، عنابه (2005،2004).

50- لحلوح، بقاسم، **دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في القانون الجنائي الدولي، قسم القانون العام، جامعة البليدة،(2005،2004).

_ المعاجم والمجلات والموسوعات:

51- الكغارنة، أحمد عارف، **العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية**، دراسات دولية، العدد 1988/42،

52- الكيالي،عبد الوهاب، **موسوعة السياسة** ، الطبعة 3)،(بيروت: الموسوعة، العربية للدراسات والنشر،1993).

53- تابليت، علي، **سياسة الجزائر الخارجية والنظام العالمي الجديد** (المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية).العدد02(2003،2002)

54- خليل،خليل أحمد، **معجم المصطلحات السياسية والدبلوماسية** (بيروت: دار الفكر اللبناني،1999).

55- مجلة الفيصل، **المشاركة في اتخاذ القرار** ،(الرياض: دار الفيصل للطباعة والنشر، العدد 290، أكتوبر/نوفمبر 1998

56- معوض، جلال عبدا لله، **عملية صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية** ، المستقبل العربي، العدد1998،227

57- مقلد، إسماعيل صبري، ربيع محمد محمود، **موسوعة العلوم السياسية**، جامعة الكويت 1994،1993.

المواقع الالكترونية:

58-.http :// www-el.shazly.com

59- ليلة القبض على الرئيس بن بلة، الشروق اون لاين 25 أوت

http ;// www.echoùonline.com.

60- بعض من سيرة الراحل هواري بومدين،شبكة طموحنا، 22 أوت 2014

http : // www- tomohna.com